



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف



Université El-Tarf UNIVERSITE CHADLI BENJEDID -EL- Tarf
جامعة الطارف

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté Des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de
Gestion

الرقم التسلسلي:.....

السنة الجامعية: 2021 / 2022

قسم: العلوم الاقتصادية

تقرير تربص مقدم في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

الإستثمار المشترك كشكل من أشكال الإستثمار الأجنبي ودوره في الإقتصاد

- دراسة حالة مركب الحديد والصلب - الحجار عنابة -

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف

د. خولوفي وهبية

من إعداد الطلبة

خشانة يعقوب

زايدي محمد نور الإسلام

ملخص

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، حيث أنه يقوم بدور معزز لاستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية و ذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا و التقنية المتطورة إلى الدولة المضيفة، و ما يصاحب ذلك من إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية و إكسابها مهارات الإنتاج والتسويق و الإدارة المتقدمة مما يزيد من فرص التشغيل و رفع إنتاجية الأفراد و المؤسسات و بالتالي تحسن الاقتصاد الوطني حيث تم في هذه الدراسة دراسة حالة مركب الحجر للحديد والصلب ' أرسيلور ميتال' في ظل الإستثمار المشترك وابرز دوره في القضاء على البطالة و في الإقتصاد الوطني الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الإستثمار الأجنبي المباشر، الإستثمار المشترك، أرسيلور ميتال، مركب الحديد والصلب.

Résumé

L'investissement direct étranger joue le rôle de principal moteur du processus de développement économique, car il joue un rôle accru pour combler la pénurie qui peut exister en capital local, grâce à la capacité qu'il porte à transférer la technologie et la technologie de pointe vers le pays d'accueil, et les capacités qui en découlent Former les travailleurs nationaux et leur fournir des compétences avancées en matière de production, de commercialisation et de gestion, ce qui augmente les possibilités d'emploi et augmente la productivité des individus et des institutions, et par conséquent l'amélioration de l'économie nationale. Sur le chômage et dans l'économie nationale algérienne.

Mots clés : investissement direct étranger, co-investissement, ArcelorMittal, complexe sidérurgique



شكر و عرفان

أول شكري هو لله رب العالمين الذي رزقني
العقل وحسن التوكل عليه سبحانه وتعالى أحمده
أشكره على نعمة وحسن عونه، وأصلي وأسلم
على خاتم الأنبياء والمرسلين صلوات ربي
وسلامه عليه

نتقدم بعظيم شكرنا وإمتناننا إلى أستاذتنا خولوفي
وهيبة لتفضلها بالإشراف على هذه الرسالة
وماقدمته لنا من وقت في سبيل إثراء هذه
الرسالة وإعدادها بشكلها ومضمونها الحاليين
وعلى ماقدمته لنا من جهد صادق
وعون مخلص



إهداء

إلى من مهد لي طريق العلم ، وشجعني على المثابرة طوال عمري من أحمل إسمه بكل فخر

أبي العزيز.

إلى من كان دعائها سر نجاحي ، إلى القلب المعطاء إلى رمز الحب وبحر الحنان

أمي الحبيبة.

إلى ملاذي وقوتي وسندي بعد الله سبحانه وتعالى ، من عشت معهم أجمل الذكريات أخوتي

وأخواتي وجمع الأصدقاء.

إلى كل من ساهم ولو بحرف في حياتي الدراسية.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.



قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
I	ملخص
II	Résumé
III	شكر و عرفان
IV	إهداء
V	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
4-2	مقدمة عامة
الفصل الاول : الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المشترك	
6	تمهيد
7	المبحث الأول : مدخل الى الاستثمار الاجنبي المباشر
7	المطلب الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته
10	المطلب الثاني : النظريات المفسرة للإستثمار الاجنبي المباشر وأشكاله
23	المطلب الثالث : أسباب ومحفزات الإستثمار الاجنبي
26	المبحث الثاني : الاستثمار المشترك
26	المطلب الاول : تعريف وأهمية الإستثمار المشترك
28	المطلب الثاني : مزايا وعيوب الاستثمار المشترك
30	المطلب الثالث : معوقات الاستثمار المشترك
33	خلاصة
الفصل التطبيقي : دراسة حالة أرسيلور ميتال	
35	تمهيد
36	المبحث الاول : التعريف بالمؤسسة محل الدراسة
36	المطلب الاول : لمحة تاريخية عن مركب الحجار - سيدر -
40	المطلب الثاني : نشاط المؤسسة

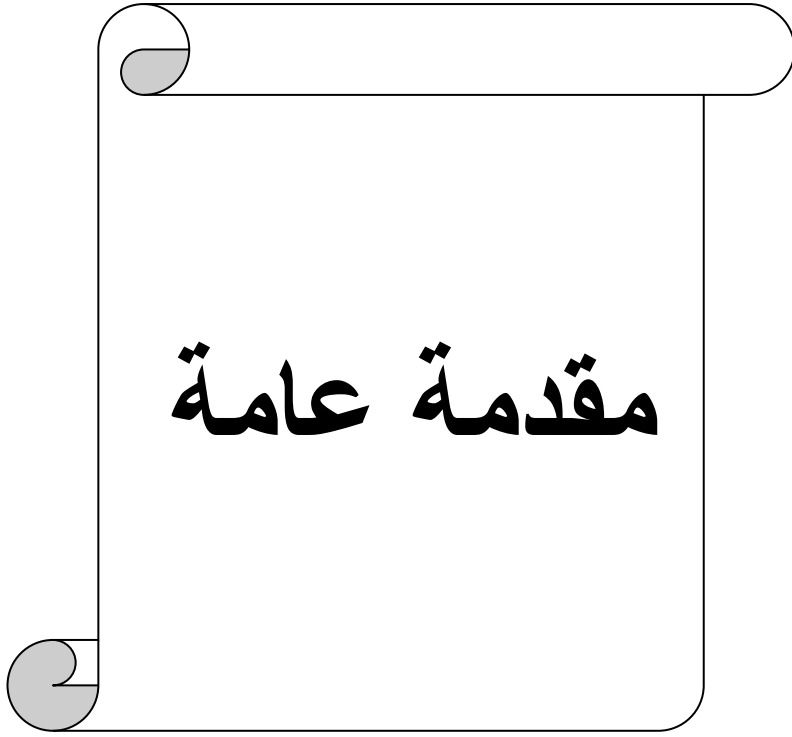
41	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمركب الحجار
42	المبحث الثاني: دراسة تجرية الاستثمار المشترك في مركب الحديد و الصلب الحجار من 2010- 2022
42	المطلب الاول:التوظيف في مركب الحجار
45	المطلب الثاني: انتاج مركب الحديد والصلب خلال الفترة 2010-2021
48	المطلب الثالث: صادرات مركب الحديد والصلب في الفترة 2010-2021
50	المطلب الرابع: تقييم تجرية الاستثمار المشترك لمركب الحجار
53	خلاصة
55	خاتمة عامة
59	قائمة المراجع
63	الملحق رقم 01
65	الملحق رقم 02

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
42	عرض تطور عدد العمال في الفترة 2010 – 2015	01-02
52	نتائج تجربة الإستثمار الأجنبي لمركب الحديد والصلب " الحجر "	02-02

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
13	دورة حياة السلعة ومراحل تطورها	01-01
41	المهيكل التنظيمي لمركب الحجار	01-02
43	عدد العمال الموظفين كل سنة في الفترة 2015-2010	02-02
44	عدد العمال في الفترة 2022-2016	03-02
46	تطور الانتاج خلال الفترة 2015-2010	04-02
47	كمية الانتاج في الفترة 2021-2017	05-02
48	صادرات مركب الحديد والصلب في الفترة 2015-2010	06-02
49	صادرات المركب الحديد والصلب في الفترة 2021-2017	07-02



1. مقدمة

في إطار التغيرات الحديثة والتطورات المتسارعة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية تحت مظلة ما يعرف بالعملة التي أصبحت سمة مميزة للأسواق الدولية والمعاملات الخارجية بين الدول ، حيث أصبحت دراسة العلاقات الاقتصادية بين الدول موضوعا هاما ومثيرا خصوصا ونحن نعيش وسط أمواج من الأحداث الاقتصادية المتغيرة لحظيا والمتجددة باستمرار.

ويعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة تزايدت أهميتها خلال الأعوام القليلة الماضية كأحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية، حيث لم تكن العديد من حكومات هذه الدول ترحب كثيرا خلال عقد السبعينات بالاستثمار الأجنبي المباشر بسبب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى تحقيق الأرباح دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات تلك الدول ، مع عقد الثمانينات اختلفت هذه النظرة وأصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها البعض لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فلقد تزايدت أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الساحة الدولية في السنوات الأخيرة، بحيث أصبحت من أهم مصادر التمويل في الدول النامية خاصة في ظل تزايد حجم المديونية الخارجية ، تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر يوما بعد يوم، فهو يلعب دورا أساسيا في الحقل الاقتصادي باعتباره عاملا بارزا في النمو الاقتصادي وتطوير الإنتاجية، ويؤلف عنصرا ديناميكيا فعالا في الدخل القومي، كما يعدّ أحد المحركات الأساسية للتنمية شرط توفر البيئة الملائمة بكل خصائصها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المناسبة، والمشجعة على الاستثمار والتي تنتج في مجملها ما يسمى بالمناخ الاستثماري الملائم والجذاب للنشاط الاستثماري كما أصبح من أهم المصادر الداعمة للتنمية في الدول النامية خاصة لما له من دور في دفع عجلة التنمية والتطوير، وتوفير موارد مالية مكتملة للإدخار الوطني والمساهمة في نقل التقنيات والمهارات والأساليب الإدارية الحديثة، إذ أن الحالة الاقتصادية المتدهورة لهذه لم تترك لها الكثير من الحلول والخيارات البديلة لفتح إقتصاديتها أمام الأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

2. الاشكالية

تعاني الدول النامية من مشكلات عديدة كالبطالة، انخفاض متوسط الدخل الفردي، الفقر، ضعف البنى التحتية ونقص الاستثمارات الإنتاجية التي تخلق قيمة مضافة وتوظف الكفاءات القادرة على التغيير ،ونظرا للاختلال الهيكلي الذي تعاني منه هذه الدول والذي ينعكس في ضعف مواردها التمويلية الداخلية وبسبب قلة وصعوبة الحصول على المنح والمساعدات فقد لجأت إلى الاستدانة وهو ما قادها إلى الوقوع في أزمة المديونية وجعل مسيرة التنمية في هذه الدول تواجه تحديات صعبة ومشاكل تحول دون تحقيق أهدافها.

مقدمة عامة

وانطلاقاً من هذا تبرز الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأحد الدعائم الرئيسية لعملية التنمية

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية : ماهو دور الإستثمار المشترك في الإقتصاد الوطني ؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية نضع الأسئلة الفرعية التالية :

- ماهو الاستثمار الاجنبي المباشر؟
- ماذا يقصد بالاستثمار المشترك ؟
- هل نجحت تجربة الإستثمار الأجنبي بين مركب الحديد والصلب "الحجار" والشريك الهندي؟

3. فرضيات الدراسة

من اجل الاجابة على الاشكالية المذكورة سابقا نضع الفرضيات التالية:

- ✓ الاستثمار الاجنبي المباشر ينطوي على التملك الجزئي أو المطلق لمشروع الاستثمار من الطرف الأجنبي وبعبارة أخرى هو موجودات الشركة الأم في الدول المضيفة.
- ✓ الاستثمار المشترك هو إشتراك طرف أجنبي أو أكثر مع طرف محلي أو وطني للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا.
- ✓ نجحت الشراكة القائمة بين مركب الحديد والصلب "الحجار" والشريك الهندي وحققت الأهداف المرجوة بشكل كامل.

4. أهمية الدراسة

يستمد هذا البحث أهميته من الأهمية التي يكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أحد المصادر التمويلية الخارجية التي تساهم في تغطية فجوة الموارد المحلية في مختلف دول العالم وخاصة النامية منها، بالإضافة إلى دوره الفعال في خلق فرص عمل ونقل الخبرات، التقنيات والتكنولوجيات المتطورة وغيرها من المزايا التي تؤدي إلى دعم نمو اقتصاديات الدول المضيفة ومنها الجزائر، كما تزداد أهمية الدراسة وذلك من خلال عرض أحد التجارب الجزائرية في الإستثمار المشترك بين مركب الحجار للحديد والصلب والشريك الهندي

5. أهداف الدراسة

إن الغرض من هذا البحث ينصب حول محاولة تحقيق الاهداف التالية :

- التطرق الى مفاهيم الاستثمار الاجنبي المباشر
- تسليط الضوء على احد اهم اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر

- ابراز دور الاستثمار الاجنبي على اقتصاديات الدول النامية وخاصة الاستثمار المشترك
- التطرق الى تجربة مركب الحجار للحديد والصلب مع الشريك الهندي
- محاولة إضافة شيء جديد إلى للدراسات السابقة في هذا الميدان

6. اسباب اختيار الموضوع

- ❖ توافق موضوع الدراسة مع الاختصاص
- ❖ زيادة إهتمام الدول النامية منها الجزائر بقطاع الاستثمار الاجنبي المباشر
- ❖ التعرف على مساهمة الاستثمار المشترك في اقتصاديات الدول
- ❖ تقييم واقع تجربة مركب الحجار للحديد والصلب تحت غطاء الاستثمار المشترك
- ❖ الرغبة الذاتية والفضول لمعرفة مجال الاستثمار الاجنبي

7. منهج الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتغطية الجانب النظري المتعلق بالاستثمار الاجنبي والاستثمار المشترك ومنهج دراسة الحالة لتقييم تجربة الحجار للحديد والصلب في ظل الإستثمار الأجنبي.

8. حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة في:

- الحدود الموضوعية: المتمثلة في الاستثمار الاجنبي والاستثمار المشترك
- حدود مكانية : إقتصرت على مركب الحجار للحديد والصلب
- حدود زمانية، تمت الدراسة الميدانية من 2022/02/15 الى 2022/03/ 20

9. صعوبات الدراسة

- عدم الحصول على الإحصائيات الكافية من مركب الحجار للحديد والصلب بسبب تعنت الموظفين وتحججهم بسرية المعلومات
- نقص المراجع الخاصة بالإستثمار المشترك
- ضيق الوقت

الفصل الاول : الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المشترك

المبحث الأول : مدخل الى الاستثمار الاجنبي المباشر

المبحث الثاني : الاستثمار المشترك

تمهيد :

لقد أصبح جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مجالاً في غاية الأهمية والمنافسة بين معظم دول العالم المتقدمة والنامية حد سواء، لهذا صارت الحكومات تسعى جاهدة على جذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين تحت ظل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد حدث تحول جذري في نظرة بعض الدول إلى هذه الاستثمارات، من نظرة معادية و رافضة لها إلى نظرة راغبة فيها بشدة ويتجلى ذلك في العمل على إزالة العراقيل التي تعيق تدفقها وتقديم مختلف التسهيلات والحوافز لجلبها خصوصا في الدول النامية التي تعاني اقتصادياتها من صعوبات ومشاكل كثيرة و يهدف معالجة موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين ، تطرق المبحث الأول لمدخل الى الاستثمار الاجنبي المباشر أما المبحث الثاني فتناول الإستثمار المشترك.

المبحث الأول : مدخل الى الاستثمار الاجنبي المباشر

لقد تزايد الاهتمام بالإستثمار الأجنبي المباشر أكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمتيازات التي وفرها للدول النامية، حيث أن معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين . وفي ما يلي سنتطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم تقسيم المبحث لثلاثة مطالب إذ تناول المطلب الأول تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته ، اما المطلب الثاني فتطرق النظريات المفسرة للإستثمار الاجنبي المباشر وأشكاله و اخير تعرض المطلب الثالث لأسباب ومحفزات الإستثمار الاجنبي .

المطلب الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

1- تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر

تعدد تعاريف الاستثمار تبعا لأنواعه ويختلف مفهومه باختلاف المجالات والميادين الموجه إليها.

1.1- الاستثمار اصطلاحا

إن مفهوم الاستثمار لم يخرج عن كونه طلب الحصول على الثمرة و ثمرة الشيء ما تولد عنه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام به و نماء¹.

الاستثمار اصطلاحا هو ذلك النشاط الإنساني الهادف الذي يعمل على مضاعفة الخيرات المادية والمعنوية عن طريق توظيف الأموال في المشاريع الإنتاجية التي تراعي أولويات المجتمع في إطار قيم وأخلاقيات الأمة² و من جهة اخرى يعني توظيف رأس المال وتشغيله في أي مشروع قصد تحقيق عائد لهذا التوظيف وبهذا ينمو رأس المال مع الزمن³، او عبارة عن التوظيف المنتج لرأس المال أو هو عبارة عن توجيه الأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية⁴ .

2.1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل بعض المؤسسات الدولية

إن التعريفات التي أعطيت للاستثمار الأجنبي المباشر لا تلقى إنتقانا سواءا بين الدول أو المنظمات الاقتصادية الدولية وفي هذا الإطار يمكن التطرق إلى بعض تعاريف المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي

¹ محمد محمد أحمد سويلم ، (2009) ، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات ، دراسة مقارنة بين القانون والفقہ الإسلامي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ص 23.

² سهام بن ساهل : إستراتيجية الاستثمار بولاية بسكرة ، مذكرة ليسانس منشورة في العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي محمد خيضر بسكرة ، 1996 ص 2

³ عبد الله عبد الكريم عبد الله ، (2008) ضمانات الاستثمار في الدول العربية ، دراسة قانونية مقارنة ، دار الثقافة ، الاردن ص 18.

⁴ موسى بودهان ، (2006)، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول العربية ، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها ، الجزائر، دار مدني ، ص 10.

الفصل الاول : الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المشترك

وأيضاً بنك فرنسا، نظراً لإستعمالها كمرجع من قبل عدة دول وعلى الرغم من الاختلاف إلا أن جميع هذه التعاريف بلورت مجموعة من العناصر الأساسية التي من خلالها أو على أساسها يصبح الإستثمار عبارة عن استثمار اجنبي مباشر ومن بين هذه التعاريف نلمس ما يلي:

تعرف المنظمة العالمية للتجارة (OMC): "الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما باستخدام أصوله في بلدان أخرى تكون هي البلد المضيف لهذه الاستثمارات وذلك قصد تسييرها"¹

أما صندوق النقد الدولي (FMI) يعرف "الاستثمار الأجنبي المباشر" على أنه مجموعة العمليات المختلفة والموجهة للتأثير في السوق وتسيير المؤسسة المتوطنة أي في البلد المضيف مخالف لدولة المؤسسة الأم، واعتماداً على مدار صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار استثماراً اجنبياً مباشراً حينما يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر حقاً في إدارة المؤسسة"².

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE الاستثمار الأجنبي المباشر أنه تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات تعطي إمكانية تطبيق فعلي بواسطة:

– إنشاء أو توسيع مؤسسة، ملحقة، فرع؛

– المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل³.

يتضح من التعريفات السابقة أن المؤسسات الدولية تتفق أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن تدفق لرأس المال من دولة إلى دولة أخرى مضيئة بهدف إقامة وإنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كلياً أو جزئياً وذلك خدمة الهدف المتمثل في تحقيق الربح .

3.1- تعاريف الاقتصاديين للاستثمار الأجنبي المباشر

¹ بلال بوجمعة ، (2007)تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و افاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية ، دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير منشورة ، ص19.

² بيوض محمد العيد، (2011)تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصادات المغربية، دراسة مقارنة بتونس، الجزائر المغرب رسالة ماجستير ، ص2.

³ OCDE , (1983) , Définition des référence détaillé des investissement Internationaux, Paris, P14.

الفصل الاول : الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المشترك

لقد تم تعريف الاستثمار الاجنبي من قبل كبار الاقتصاديين كما يلي:

- حسب كينز " انه الزيادة في التجهيزات الرأسمالية وتكون هذه الزيادة في راس المال الثابت ورأس المال المتداول " ¹.

- ويعرفه ابو قحف عبد السلام " أن الاستثمار هو عبارة عن تملك المستثمر الأجنبي لكل أو جزء من الاستثمارات في مشروع معين بالإضافة إلى قيام هذا الأخير بالمشاركة في ادارة المشروع مع المستثمر المحلي للدولة المضيفة في حالة الاستثمار المشترك ، أما في حالة الملكية المطلقة او الكاملة فان السيطرة تكون كاملة والتنظيم والتسيير في ادارة المشروع الاستثماري ، وزيادة على ذلك يقوم المستثمر بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجيا و عامل الخيرة التقنية الى الدولة المضيفة" ²

- أما "رايموند برنارد" فقد اعتبره وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وذلك عن طريق مساهمة رأس مال الشركة في شركة أخرى عن طريق انشاء فرع لها في البلد المضيف أي خارج البلد الأصلي للشركة الأم ، أو قيام بمؤسسة اجنبية جديدة رفقة شركاء أجنب في بلد اخر "، ويعرفه ايضا على " انه الاستثمار القادم من الخارج و المالك لرؤوس الأموال والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر " ³.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا صياغة تعريف للاستثمار الأجنبي المباشر على انه مجموع الاستخدامات التي تكون خارج البلد الام و تشكل بذلك حركة دولية لرؤوس الأموال ينجم عنها علاقات واهداف سياسية واقتصادية ومالية.

2- أهمية الإستثمار الاجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة يمكن حصر أهمها فيما يلي:

❖ يسمح الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجيا في شكل توسعات جديدة من مدخلات رأس المال، وكذا يحفز المنافسة في السوق المحلية لمستلزمات الإنتاج؛

¹ شوام بوشامة (2003)، تقييم واختيار الاستثمارات ، الطبعة الاولى ، دار الغرب ، وهران ، ص 28

² عبد السلام أبو قحف، (1989) نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجمعة، مصر ، ص 13

³ Raymond Bernard, (1971) Economie Financière International. Éditions PUF, Paris, p 91

الفصل الاول : الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المشترك

- ❖ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة، عن طريق تدريب الموظفين لتشغيل المشروعات الجديدة؛
- ❖ يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي خاصة بالنسبة للدول النامية التي عجزت فيها مستوى المدخرات المحلية عن تمويل المستوى الملائم من الاستثمارات اللازمة¹.
- ❖ يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق مناصب شغل، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يحقق الرفاهية للمجتمع؛
- ❖ تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة تعتمد عليها الدول لتعديل الوضع الاقتصادي، وتطوير المنشآت وتوسيعه؛²
- ❖ تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تسهيل حركة رؤوس الأموال، والتي يتم استثمارها في قطاعات إنتاجية في البلدان المضيفة، مما يسمح بتقليص الفجوة التمويلية المحلية الناتجة عن انخفاض المدخرات المحلية؛
- ❖ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد حلا للعديد من الظواهر السلبية خاصة هجرة الأدمغة ورؤوس الأموال والبطالة، وذلك عن طريق تحقيق وفرات اقتصادية للعمال تتمثل أساسا في ارتفاع أجورهم، وزيادة قدراتهم الإنتاجية وتدريب القوى العاملة على الأساليب الفنية المتطورة، والاستفادة منها في الرفع من الكفاءة الإنتاجية.³

المطلب الثاني : النظريات المفسرة للإستثمار الاجنبي المباشر وأشكاله

1- النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي

لقد تم وضع نظريات تشرح الاستثمار الاجنبي المباشر نظرا لتزايد الإهتمام به ،ولفهم أكثر للإستثمار الأجنبي لابد من الخوض والتمعن في جدوى هذه النظريات. وفيما يلي عرض لأبرز هذه النظريات.

1.1- النظريات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

من أهم هذه النظريات نذكر ما يلي:

1.1.1- نظرية دورة حياة المنتج في الأعمال الدولية

¹ داودي محمد، (2012/2011) السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير منشورة في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 49

² نزاري رفيق ، (2008/2007) الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي :دراسة حالة تونس الجزائر والمغرب، رسالة ماجستير منشورة ، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر ، ص20

³ بامحمد نفيسة،(2008) تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر بتطبيق مقاربة OLI رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر،

الفصل الاول : الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المشترك

يعد البروفيسور راييموند فيرنون من جامعة هارفارد الأمريكية صاحب نظرية دورة حياة السلعة، فقد لاحظ فيرنون أن سلوك بعض السلع سريعة الاستهلاك في السوق يختلف عن تلك السلع المعمرة بطيئة الاستهلاك، حيث وجد أن سرعة استهلاك السلع ذات العمر القصير يتزامن مع سرعة الاختراعات للسلع الجديدة التي تقع في مجالها، وبخصوص السلع الاستهلاكية المعمرة فقد وجد أن سلوكها في السوق ينسجم مع مضمون النظرية مثل المواد الصناعية الجاهزة الصنع ونصف المصنعة وبعض السلع الالكترونية ذات الاستخدام المتعدد وغيرها من السلع في نفس المجال؛ أي أن هذه السلع تستمر بكافة مراحل دورة حياتها في السوق حتى تصل لمرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج.¹

وفتح الفروع بقصد الاستفادة من اقتصاديات الحجم والاحتفاظ بالميزة التنافسية لفترة طويلة،² وتقوم هذه النظرية على فكرة مفادها أن كل سلعة من السلع التي قد تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية، من لحظة وصولها إلى السوق التجاري حتى زوالها منه (الظهور، النمو، النضوج، الانحدار ثم الزوال) حيث تحتفظ الدولة المنتجة للسلعة بميزة تنافسية تتوفر عندها فقط، وعندما تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج تفقد ميزتها المطلقة من خلال التبادل التجاري، وقد تصبح هي ذاتها مستوردة لهذه السلعة بصورة أو بأخرى، ولفهم نظرية دورة حياة المنتج لا بد من استعراض المراحل التي تمر بها، وهي على النحو التالي³ :

-أولاً: **مرحلة الإنتاج والبيع في السوق المحلي**: عندما تقرر الشركة إنتاج سلعة جديدة لم يسبق إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها من ذلك بالدرجة الأولى بيعها في السوق المحلية وليس بالضرورة تصديرها إلى الخارج، فالكمية الأولى المنتجة من السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها من السوق إلا نخبة الأغنياء، ويبقى عرض هذه السلعة محدوداً لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل، وعند إنتاج كمية أخرى من السلعة يتم التغلب على بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج، فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي فإن الشركة تبدأ بالتفكير ووضع الخطط للاستفادة ثانياً: من مزايَا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابه.

¹ Vernon.R,(1966) International investment and international trade in the product cycle, **Quarterly journal of Economics**, p 32

² علي عباس،(2007) ، إدارة الأعمال الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ص151.

³ بيرى نورة ،(2016/2015) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب الفترة 1996-2014) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، ص ص 139-130 .

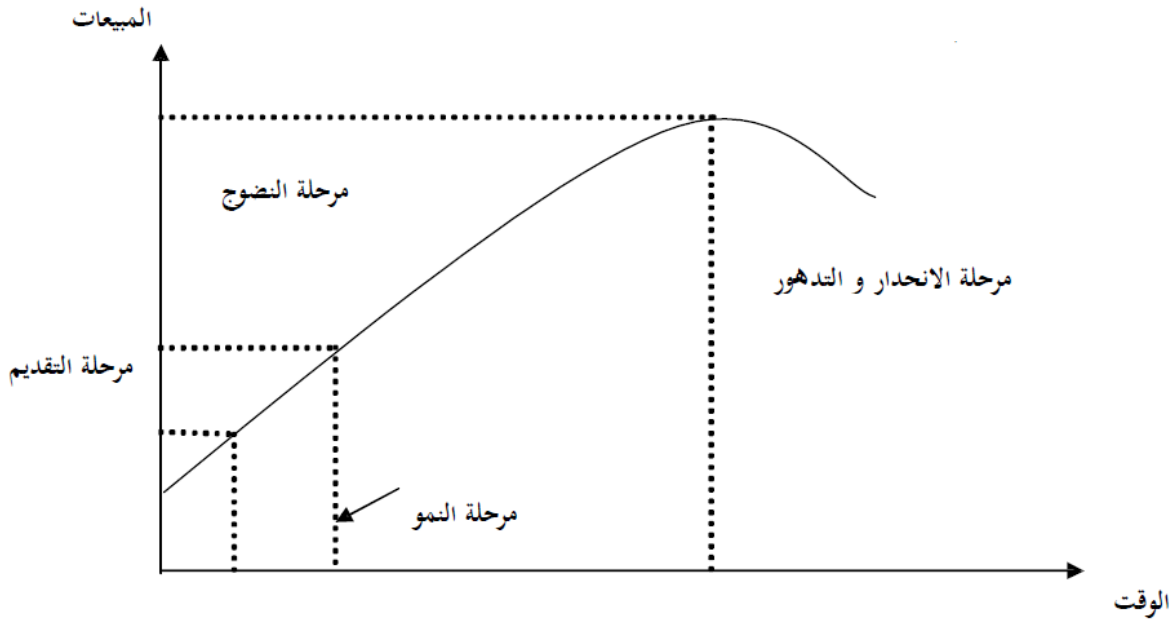
الفصل الاول : الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المشترك

-ثانيا: **مرحلة التصدير**: تتميز هذه المرحلة بنمو وتطور الطلب في الأسواق المتقدمة والنامية منها، مما يشكل حافزا للتصدير ومن ثم زيادة المبيعات في الخارج، الأمر الذي يدفع المنتجين إلى تطوير وسائل الإنتاج وتوسيع أنشطتهم، وهو ما يؤدي إلى ظهور منافسين جدد، مما يستلزم إجراء تعديلات على نوعية المنتجات وحجمها.

-ثالثا : **مرحلة النضج والاستثمار**: تتميز هذه المرحلة بإنتاج السلعة في الدول التي كانت تستوردها، وهنا تجد الشركة المنتجة للسلعة نفسها أمام وضع صعب ناتج عن ظهور منتجين محليين جدد، مما يزيد من الكميات المعروضة من السلعة في السوق المحلية للدولة المستوردة، وقد يترتب عن هذا الوضع فرض رسوم جمركية على الواردات من هذه السلعة لحماية المنتجين المحليين، وهنا تكون الشركة أما خيار واحد هو إنشاء وحدات إنتاجية داخل هذه الدولة لتموين السوق من الداخل.

- رابعا : **مرحلة الانحدار والتدهور**: في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا استراتيجيا للمنتج الذي يعمل على دعم موقعه في السوق، من خلال العمل على تخفيض تكاليف السلع خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما يحاول إعادة تحديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها، فضلا عن القيام بإجراءات دفاعية مثل: إجراء بعض التغيرات على شكل السلعة حجمها، ألوانها وأسعرها، بهدف البقاء في السوق لأطول فترة ممكنة، مع العمل في الوقت ذاته على اختراع سلعة جديدة تحتكر من خلالها الأسواق، وهو ما يطلق عليه بالإستراتيجية الهجومية¹.

¹ علي عباس، إدارة الاعمال الدولية , مرجع سبق ذكره ، ص 153.



المصدر : علي عباس ,إدارة الاعمال الدولية , مرجع سبق ذكره ، ص 153

وقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات من أهمها ما يلي :

- اهتمام هذه النظرية بالاستثمار في المنتجات الجديدة فقط، إضافة إلى عدم تمكنها من تقديم تفسير مقبول لأسباب تفضيل الشركات المتعددة الجنسيات للتملك المطلق للمشروعات الإنتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للاستثمار والعمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق¹.

- وجود بعض الصناعات ذات المستوى التكنولوجي المتقدم لا تمر بنفس المراحل لدورة حياة المنتج، إذ قد يكون ظهورها في الأسواق المتقدمة متزامناً مع ظهورها في أسواق الدول النامية، كذلك قد تظهر بعض المنتجات لخدمة السوق الخارجي منذ البداية، كما أن الاستثمار في قطاعات أخرى كقطاعي النفط والسياحة قد يبدأ في الدول المضيفة وليس في البلد الأصلي للمستثمر الأجنبي².

¹ أبو قحف عبد السلام، (2001) اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع، بيروت، ص 402.

² نورية محمد عبده ، أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي ، مرجع سبق ذكره ص 73.

2.1.1- نظرية احتكار القلة :

حسب هذه النظرية فإن دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر تكمن في أسواق احتكار القلة؛ كون هذه الأسواق تقسم بين قلة من الشركات المنتجة الكبيرة وتمنع المنافسة الاحتكارية أي شركة تنمو عن طريق المضاربة السعريّة، وبذلك فإن الشركات تسعى إلى تعزيز فرصتها للنمو عن طريق الاستيلاء على أسواق خارجية بالإنتاج فيها، مما يعزز المستوى لربحيتها، ويتضح مما سبق أن الهدف الأساسي للشركات المتعددة الجنسيات هو النمو، فتحاول كل شركة أن تنمو بشكل أسرع من بقية الشركات، إذ أن نسبة النمو تحدد حجمها ونصيبها في السوق الاحتكارية الذي يؤدي إلى تحديد قوتها وسيطرتها على السوق؛ أي أن هذه الشركات تسلك سلوكا هجوميا غير مرتبط بضغوط السوق الاحتكارية للاستثمار في الخارج، فتعمل الشركات الكبيرة على نقل جزء متزايد من استثماراتها الجديدة إلى الخارج، مما ينقل الطابع الاحتكاري إلى السوق العالمية.

وقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات كتجاهلها الإجراءات المتاحة في السوق الأجنبية، وإهمالها لجوء الشركات الصغرى والعاملة في سوق تنافسية للاستثمار في الخارج، ومن ثم أهملت المنافسة الدولية، وبالتالي فإن هذا التفسير يركز على العوامل المرتبطة بالسلوك الاحتكاري أكثر من العوامل التي تنبع من المنافسة في سوق احتكار القلة¹.

3.1.1- نظرية عدم كمال السوق

قامت هذه النظرية على فكرة أن المنافسة تعتبر أهم العوامل التي تقوم عليها الشركات، فإذا كانت الشركة غير قادرة على المنافسة في السوق، فهذا يؤدي بها إلى الزوال، وتفترض هذه النظرية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية أو المضيفة، بالإضافة إلى النقص الكبير في عرض السلع، كما أن الشركات الوطنية في البلدان المضيفة ليس لها القدرة على المنافسة الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة، أو حتى فيما يختص بمتطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي آخر لمنظمات الأعمال؛ أي أن توفر بعض القدرات أو جانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات كالموارد المالية، التكنولوجيا، المهارات الإدارية وغيرها من الموارد مقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية، أو بمعنى آخر أن يقين هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا، إنتاجيا، ماليا أو إداريا، سيكون أحد المحفزات والدوافع الأساسية التي تكمن وراء قرار هذه الشركات بالاستثمار أو ممارسة أي

¹ عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 67-

الفصل الاول : الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المشترك

أنشطة إنتاجية أو تسويقية في الدول النامية، بالإضافة إلى ما سبق تفترض هذه النظرية النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي فضلا على أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هي الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسيات، ففي حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق، وبالتالي ضمان مكانة دائمة وفعالة فيها، حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق، كما أن السلع والخدمات المقدمة وكذلك مدخلات ومكونات عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس، ومن ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات أمام نظيرتها في الدول المضيفة في مثل هذا النوع من الأسواق¹.

أما فيما يتعلق بالانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية فتتمثل فيما يلي:

- عدم واقعية الافتراض القائل بإدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج.
- عدم تقديم هذه النظرية أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركة المتعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق.
- مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات سواء كانت هذه الأهداف مرتبطة بالاستثمار المباشر أو غير المباشر مشروط بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة، والخاصة بتنظيم مثل هذه الأنشطة أو العمليات الإنتاجية والتجارية، ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها أو المزايا الاحتكارية التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب².

4.1.1- نظرية الحماية

ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق، فضمن استغلال الأمثل لفرص التجارة والاستثمار الدولي بما يتواءم وأهداف الشركات المتعددة الجنسيات لا يتحقق بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية أو العاملة بالدول النامية والمضيفة، حيث

¹ أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، 393 بتصرف

² العبادي محسن، (2016)، الاستثمار بالعملة الأجنبية، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 69-70

الفصل الاول : الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المشترك

أن نجاح الشركات المتعددة الجنسيات في تحقيق أهدافها إنما يتوقف على الرقابة التي تمارسها الدول النامية، أو ما تفرضه من شروط وقوانين على حرية التجارة والاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بهما بصفة عامة، والمقصود بالحماية في هذه النظرية كل الممارسات الوقائية من قبل الشركات المتعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموماً إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج، أو أي شكل آخر وذلك لأطول فترة ممكنة.

وتقوم نظرية الحماية على أساس أن الشركات المتعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذا ما استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة وأي عمليات إنتاجية أو تسويقية أخرى جديدة، ولكي تحقق الشركة هذا الهدف فإن هذا يستلزم قيامها بممارسة أو تنفيذ الأنشطة المشار إليها داخل الشركة أو بين المركز الرئيسي والفروع في الأسواق أو بالدول المضيفة، بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة، أما الانتقادات الموجهة لهذه النظرية فنوجزها فيما يلي:

- عدم وجود مبرر لممارسات الحماية المنفردة التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات، نظراً لوجود موثيق متفق عليها وتقوم بتنفيذها منظمات دولية بعضها تابع لهيئة الأمم المتحدة، والمتعلقة بحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها.

- تركيز هذه النظرية على الميزة الاحتكارية العالمية وإهمالها المزايا النسبية على المستوى المحلي أو الإقليمي من جهة، والأشكال الأخرى للتوطن الصناعي التي تملئها الظروف الاقتصادية والسياسية المتاحة للاستثمار الأجنبي من جهة أخرى¹.

5.1.1- نظرية الموقع

ركزت نظرية الموقع على اختيار الدولة المضيفة التي ستكون محلاً للاستثمار وممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، والمتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات، وبعبارة أخرى أنها ركزت على العوامل البيئية للدول المضيفة المؤثرة في قرارات الاستثمارات للشركات المتعددة الجنسيات، والمرتبطة بالعرض والطلب، بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة، فضلاً عن العوامل التسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق، وذلك على النحو التالي:

- **العوامل التسويقية:** كدرجة المنافسة، منافذ التنويع، وكالات الإعلان، حجم السوق، معدل نمو السوق، درجة التقدم التكنولوجي، الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين واحتمالات التصدير لدولة أخرى وغيرها.

¹ فليح حسن خلف (2004)، التمويل الدولي، مؤسسة للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 20-21.

الفصل الاول : الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المشترك

- **العوامل المرتبطة بالتكاليف** : كالتقرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توفر اليد العاملة، انخفاض مستويات الأجور، مدى توافر رؤوس الأموال وانخفاض تكاليف نقل المواد الخام والسلع الوسيطة والسلع الإنتاجية الأخرى.
- **الإجراءات الجنائية** أي ضوابط التجارة الخارجية : كالتعريف الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على الاستيراد والتصدير وغيرها.
- **العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي** : كالاتجاه العام نحو أو مدى قبول الاستثمارات الأجنبية أو الوجود الأجنبي، الاستقرار السياسي، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار، إجراءات تحويل العملات الأجنبية والتعامل بها، مدى ثبات أسعار الصرف، نظام الضرائب ومدى التكيف مع بيئة الدولة المضيفة بصفة عامة.
- **الحوافز والامتيازات والتسهيلات** التي تمنحها الحكومة للمستثمرين الأجانب.
- **عوامل أخرى** : كالأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية والقيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج وإمكانية التجنب أو التهرب الضريبي وغيرها¹.

6.1.1- نظرية الموقع المعدلة

تضيف نظرية الموقع المعدلة بعض المحددات التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية، حيث قدم هذه النظرية روبروك وسيموند إذ اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل، وهي² :

- العوامل الشرطية : وتتمثل في خصائص المنتج والعلاقات الدولية للدول المضيفة.
- العوامل الدافعة : تتمثل في الخصائص المميزة للشركة ومركز الشركة التنافسي.
- العوامل الحاكمة : وتتمثل في الخصائص المميزة للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى الخصائص المميزة للدولة المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ سحنون فاروق (2010/2009)، قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة . الجزائر-، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ص 27.

² بن عباس حمودي(2012/2011) ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الصين-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة الجزائر، ص 77 .

الفصل الاول : الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المشترك

أما فيما يتعلق بالانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية فتتمثل في إشارتها إلى التكافؤ في العوامل التي قد تكون بمثابة عوائق وعراقيل، أو تكون بمثابة دوافع وحواجز للشركات المتعددة الجنسيات للقيام بالاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة مع انحصار العوامل الدفاعية للاستثمار الأجنبي في الضمانات والحوافز، زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية وارتفاع تكاليف الإنتاج في الدولة الأم لتشجيع شركاتها المحلية لإقامة مشروعات استثمارية وممارسة أنشطة إنتاجية وتسويقية خارج حدودها¹.

2.1- النظريات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر

من بين أهم النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر ما يلي:

1.2.1- الاستثمار الأجنبي المباشر حسب النظرية الكلاسيكية

تنتقل النظرية الكلاسيكية من فكرة عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، والمنافسة التامة في السوق، وعدم وجود عوائق في حركة رؤوس الأموال وعناصر الإنتاج، وحسب رواد هذه النظرية فإن التفاوت في العوائد بين البلدان هو الذي يسمح لأصحاب رؤوس الأموال بالاستثمار في الخارج، أما في حالة تساوي العوائد فلا يتوقع حصول أي انتقال لرأس المال عبر الدول، فرأس المال يتحرك من بلد لآخر استجابة للفروق الإنتاجية الحدية لرأس المال، وبذلك يكون اتجاه الحركة من بلاد تتسم بوفرة رأس المال إلى أخرى تتسم بالندرة النسبية، ومن أهم العوامل التي تفسر هذه الحركة تلك المرتبطة برغبة الشركات في الاستفادة من التباينات في ظروف العمل والإنتاج بين الدول، وبصورة خاصة فإن الفوارق في تكلفة العمل أو معدل استغلال قوة العمل بين الدول والمجتمعات تمثل أحد الدوافع الكبرى للاستثمار في البلاد ذات التكلفة المنخفضة، إلا أنه رغم إسهامات هذه النظرية وجهت لها عدة انتقادات من أبرزها تناقض هذه النظرية مع واقع أن الجزء الأكبر من الاستثمارات المباشرة يتحرك داخل الدول المتطورة من النظام الرأسمالي العالمي التي تتقارب فيها المستويات الإنتاجية الحدية لرأس المال².

2.2.1- الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نظرية الميزة الاحتكارية

ظهر النموذج الاحتكاري على يد المفكر الاقتصادي هايمر، والذي أشار إلى أن الدافع الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في السيطرة على السوق الخارجي، وأن الشركات متعددة الجنسيات تتجه للاستثمار بالخارج فقط إذا تمتعت بميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، حيث تمكن تلك الميزات الشركات

¹ بلقاسم أحمد، (2013/2012) نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، ص 118 .

² عدنان داود محمد العذارى، (2016) الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار. غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 61 -62.

الفصل الاول : الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المشترك

الأجنبية من المنافسة، والحصول على عائد أعلى من ذلك الذي تحصل عليها الشركات المحلية بالسوق الخارجي،¹ وقد تم تطوير هذا المنهج من طرف المفكر الاقتصادي كافس حيث أوضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث بالدرجة الأولى نتيجة توفر أربعة عوامل، وهي² :

-ميزة تكلفة رأس المال :عادة ما تكون الشركات التي تقوم باستثمارات خارجية أكثر قدرة من الشركات الأخرى على دخول أسواق رأس المال سواء كانت عالمية أو محلية، ولهذا فهي قادرة على توجيه مصادرها التمويلية بطريقة أفضل؛

- ميزة تنوع المنتجات :تتميز هذه الشركات بتنوع كبير في منتجاتها التي تستجيب لأذواق المستهلكين وطبيعة الأسواق التي تستثمر فيها، كما أنها تتمتع بقدرة كبيرة على تحمل تكاليف الإعلان والترويج الكبيرة؛
-ميزة تقدم البحث العلمي :تتميز الشركات الاحتكارية بقدرة عالية على القيام بنشاطات البحث والتطوير، فهي تتمتع بتفوق تكنولوجي على باقي الشركات الأخرى؛

-الوفرات الاقتصادية :تتميز الشركات الاحتكارية بإمكانية الاستفادة من الوفرات الاقتصادية مع كبر حجمها، من خلال تطبيق طرق تنظيمية متطورة، وإمكانية الحصول على أسعار الجملة كلما كبر حجم المبادلات، وتؤدي الاستفادة من الوفرات الاقتصادية إلى خفض التكاليف، كما تمنح الشركات الأجنبية ميزة على الشركات المحلية في الدولة المضيفة، فكلما زادت موانع الدخول زادت الميزة الاحتكارية للشركات الموجودة، ومكنها ذلك من القيام باستثمارات أجنبية مباشرة على نطاق أوسع.

وقد تعرضت هذه النظرية رغم إسهاماتها لانتقادات عدة أهمها³ :

-لا يكفي امتلاك الميزة الاحتكارية وحده لقيام الشركات بالاستثمار في الخارج، إذ يجب أن تتوفر مجموعة من العوامل المكتملة مثل المزايا المكانية، القيود المفروضة على التجارة الدولية، بالإضافة إلى السياسة التي تعتمدها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

-لم تقم هذه النظرية بتفسير للقيام بعمليات الاستحواذ والتملك لشركات قائمة في البلدان المضيفة التي لا تتوفر على الميزة الاحتكارية.

¹ نورية عبد محمد،(2012) أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي :دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي في الفترة 1992- 2010 أطروحة دكتوراه في فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، بريطانيا ، ص 62.

² عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 64-65.

³ نورية محمد عبده ، أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي ، مرجع سبق ذكره ص 72.

2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال يمكن إبرازها فيما يلي:

1.2- الاستثمار المشترك

وهو الاستثمار الذي يقوم به أو يشارك فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال فقط بل تمتد أيضا إلى الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع، العلامات التجارية وغيرها من الموارد، وينطوي الاستثمار المشترك على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه، ويعد الاستثمار الأجنبي المشترك من أكثر الأشكال تفضيلا وقبولا لدى الدول النامية لأسباب اقتصادية، سياسية، اجتماعية، أهمها تخفيض درجة تحكم المستثمر الأجنبي في الاقتصاد المحلي، والرغبة في استقلالها عن الدول المتقدمة، ويتيح لها قدرا من التحكم والرقابة على كافة الأنشطة المتعلقة بالمشروع الاستثماري¹.

2.2- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

نتيجة التقدم التكنولوجي والعلمي الذي عرفته الدول الغربية ظهر هذا النوع من الاستثمارات التي يكون فيها المستثمر الأجنبي هو المشرف والقائم بإدارة المشروع لكونه يمتلك مجموع رأس مال الشركة أو المشروع الاستثماري، ويعتبر من الأنواع المفضلة لدى الشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم بإنشاء فروع لها للقيام بنشاط إنتاجي تسويقي أو خدماتي بالدولة المضيفة، والتي لا تحبذ أغلبيتها الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي؛ بسبب الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، ونتيجة الصراع الدائم بين المستثمر الأجنبي في شكل شركات الاستثمار الأجنبي والدول المضيفة، وتعارض المصالح بين الطرفين في تحقيق مكاسب محددة مقابل ما يقدمانه من مزايا ومنافع، بحيث تقدم الدولة المضيفة مجموعة من الحوافز لأجل الحصول على ما يقابلها من تنمية اقتصادية في المدى القريب وتنمية اجتماعية في المدى البعيد، أما بالنسبة

¹ رائد شحادة محمد الدودة، (2010)، الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة مجاله ومحدداته خلال الفترة 1995-2007، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الخليل، فلسطين، ص3.

الفصل الاول : الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المشترك

للمستثمر الأجنبي في شكل شركات الاستثمار الأجنبي المباشر فيقدم مجموعة من الموارد المالية والتكنولوجية والفنية للاستفادة من الحوافز المقدمة قصد تعظيم الربح وفتح أسواق جديدة¹.

وتجدر الإشارة إلى أن زيادة درجة المنافسة بين الدول النامية والمتقدمة لجذب الاستثمارات الأجنبية أدت إلى التصريح بالتملك المطلق للمستثمر الأجنبي للمشروعات الاقتصادية كوسيلة لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية لما توفره من حرية الإشراف والإدارة في التسيير لدى شركات الاستثمار الأجنبي، وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات.

3.2- مشروعات أو عمليات التجميع

تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني ويتم بموجب هذه الاتفاقية قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين وتجميعه ليصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي أيضا الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، تدفق العمليات، طرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية وغيرها في مقابل عائد مادي يتفق عليه، وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي أو لا يتضمن عقد أو اتفاقية المشروع أي مشاركة المستثمر الأجنبي في إدارة المشروع، وبالتالي يكون الاستثمار مشابها لأشكال الاستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج².

4.2- الشركات المتعددة الجنسيات

يقصد بالشركات المتعددة الجنسيات تلك الشركات التي تزاوّل نشاطها عبر الحدود، وتمتلك فروعا لها في دول أخرى، وتوجد غالبية هذه الشركات في بعض الدول المتقدمة كاليابان، أمريكا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا،³ وتتميز الشركات المتعددة الجنسيات بعدة خصائص منها⁴:

- خضوع الشركات المتعددة الجنسيات إلى حد كبير لقدر موحد من الرقابة المباشرة من الإدارة العليا المتواجدة بالمركز الرئيسي.

¹ بلقاسم أحمد ، نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص 105-106.

² بن عباس حمودي ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره، ص 21.

³ شوقي ناجي جواد وهيثم علي حجازي،(2011) إدارة الاستثمار والمخاطر المالية، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن ، ص 30 .

⁴ بن داوية وهيبية ، واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1995-2004 رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، دون سنة نشر، ص 21.

الفصل الاول : الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المشترك

-ممارسة الشركات المتعددة الجنسيات لنشاطها في عدد من الأسواق المتباينة جغرافيا.

-توفر قدر كبير من الاعتماد المتبادل بين مساهمات رؤوس الأموال لهذه المجموعة من الشركات المكونة للشركة المتعددة الجنسيات.

-ممارسة أغلبية الشركات المتعددة الجنسيات لنشاطها في سوق يمتاز في الغالب باحتكار القلة؛ أي أنها لا تمارس نشاطها في سوق تنافسية.

وتتمثل أشكال الشركات المتعددة الجنسيات فيما يلي¹ :

-شركة تابعة :عندما تراقب الشركة الأم أكثر من 50 % من حقوق التصويت لشركة أجنبية تملك استقلالية قانونية.

-شركة مساهمة :عندما تراقب الشركة الأم أكثر من 10 % من وأقل من 50 % من حقوق التصويت لشركة أجنبية تملك استقلالية قانونية.

-شركة منتسبة :عندما تراقب الشركة الأم 10 % كحد أدنى من حقوق التصويت لشركة أجنبية تملك استقلالية قانونية.

-الفرع :وهو شركة غير مساهمة مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

5.2- الاستثمار في المناطق الحرة

المناطق الحرة هي مساحة من أرض الدولة المضيفة تخصصها وتحددها وتقيمها خارج المنطقة الجمركية، ويتم التعامل معها من وجهة نظر التجارة الخارجية كما لو أنها أجنبية، ويسمح لها بحرية التجارة وتداول البضائع، الاستيراد والتصدير وتخزين ومعالجة البائع، التصنيع والخدمات بدون رسوم أو ضرائب جمركية أخرى معمول بها في نطاق المنطقة الجمركية، والهدف من إنشاء المناطق الحرة هو تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال منع المشاريع الاستثمارية في هذه المناطق العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات² ، ومن تلك الحوافز ما يلي³ :

-عدم فرض رسوم جمركية على المواد الخام المستوردة طالما أن السلعة ستصدر للخارج.

¹ جمال بلخياط،(2015/2014)جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي :دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، ص31.

² محمد قاسم خصاونة، (2010) ، الاستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، ص 19 .

³ هند سعدي ،(2017/2016)أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية-دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980-2014 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 18.

الفصل الاول : الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المشترك

- وجود نص بالاتفاق على عدم جواز تأميم المشروعات المقامة في المناطق الحرة.
- إعفاء دخل الشركات من الضرائب.
- تقديم الخدمات وتوفير الطاقة بأسعار منخفضة، وتسهيل إجراءات إقامة المشاريع.
- حرية تحويل الأرباح للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق الحرة، وحرية المشاريع الأجنبية في بيع أي كمية من المنتجات في أسواق التصدير الخارجية.
- انخفاض تكاليف النقل في المناطق الحرة لأنها تقع على الحدود وقريبة من طرق المواصلات والموانئ.

المطلب الثالث : أسباب ومحفزات الإستثمار الاجنبي

من اجل الخوض اكثر في فهم الاستثمار الاجنبي كان لزاما التطرق الى أهم اسباب جذب المستثمر وكذلك التعرف على اهم المحفزات الممنوحة له من اجل القيام باستثماراته.

1- عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

1.1- عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة:

- للدول المضيفة عدة أسباب تدفعها لجذب وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر أهمها¹ :
- تأمين مصادر سلعية يحتاجها الاقتصاد الوطني ولا ينتجها محليا أو ينتجها بكميات غير كافية، أو يخشى ارتفاع أسعارها في المستقبل، أو يتوقع تعرض عمليات التوريد لعراقيل خارجية، أو تكوين سلع إستراتيجية؛
- الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة الخارجية؛
- الحصول على مصدر للتمويل طويل الأجل؛
- الحصول على التكنولوجيا المتقدمة، وبالتالي مواكبة التطورات، تحديث أسلوب الإنتاج وتقديم الخدمات وغيرها؛
- تخفيض نسبة البطالة، من خلال السماح للمستثمرين الأجانب بالقيام بالمشاريع الإنتاجية المختلفة.

2.1- أسباب جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المستثمر الأجنبي

تتمثل أهم الأسباب التي تدفع المستثمر الأجنبي للاستثمار في الدول المضيفة فيما يلي² :

¹ نعيمة أوعيل، (2016) ، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر من الفترة 1998-2005 ، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الجزائر، ص 55 .

² شناق حنان ، (2009/2008) ، تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري -دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية-، رسالة ماجستير منشورة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص ص 67-68

الفصل الاول : الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المشترك

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها، لأجل استخدامها في صناعته؛
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجاته لتسويق الفائض من السلع المنتجة؛
- الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدولة المستثمر فيها، حيث أن أجرة العامل في تلك الدول تكون عادة أقل من أجرة العامل في الدولة الأم، وكذلك فإن تكلفة الحصول على المواد الخام أو تكلفة النقل قد تكون في هذه الدول أقل منها في الدولة الأم؛
- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الكثير من الدول المستثمر فيها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها؛
- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمرة، إذ أن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحا من استثماراتها الأجنبية تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها؛
- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية، من حيث الجودة والأسعار ونوع الخدمة، وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها؛
- تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية، إذ أنه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد أكبر من الدول كلما قلت مخاطر هذه الاستثمارات.

2- محفزات الاستثمار الاجنبي

يعتمد مناخ الاستثمار بصورة رئيسية على أوضاع مختلفة يمكن أن يطلق عليها بيئات حيث تصنف إلى بيئات سياسية واقتصادية وبيئات قانونية وتشريعية وبيئات إدارية التي تشكل محفزات من أجل جلب الاستثمار الاجنبي .

1.2- حوافز سياسية :

يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث ان للاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع، ليس على أساس حجم السوق أو العائد وحسب وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير¹.

¹ علي عباس , إدارة الأعمال الدولية , مرجع سبق ذكره ص 175

2.2- حوافز إقتصادية :

"إن توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الاستثمار، حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر بإمكانية الحصول على معدلات عائد كبير ، إلا أن استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة وأيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة ، كما أن توفر هذه العوامل لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلا بد أن يصاحب هذه الموارد توفر حوافز مثل :مستوى التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي ، معدل الدخل الفردي، معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق¹ ."

"إضافة إلى توفر البنى الهيكلية للاقتصاد كميزة جاذب للاستثمار مثل الطرق، خدمات الكهرباء ، الاتصالات، فالدول التي تتوفر فيها هذه البنى تعتبر جاذبة للاستثمار² ."

3.2- حوافز القانونية والتشريعية

تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل :مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة، حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها³.

4.2- حوافز إدارية

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الاستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية⁴.

¹ حاتم عبد الجليل القرنشاوي (2006)، تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، ص 5

² علي عباس إدارة الأعمال الدولية ، مرجع سبق ذكره ص 176

³ كريمة قويدري (2010/2011)، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية دولية ، جامعة ابو بكر بلقايد - تلمسان ، ص 21.

⁴ كريمة قويدري ، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ص 22.

المبحث الثاني: الاستثمار المشترك

تتميز بعض الدول بموارد باطنية وطبيعية هامة وثروات اخرى لكنها ربما تفتقر الى التكنولوجيات والامكانيات التي تملكها الدول المتقدمة لاستغلالها، لهذا تلجأ إلى الاستثمار المشترك لتحقيق استفادة كلا من البلدين كونه لا يشترط رأس مال من البلد المضيف مما يشجع على هكذا نوع من الاستثمارات، حيث سيتم في هذا المبحث التطرق الى مفاهيم متعلقة بالاستثمار المشترك من خلال ثلاث مطالب حيث يتناول المطلب الأول تعريف وأهمية الإستثمار المشترك ، بينما المطلب الثاني يستعرض مزايا وعيوب الاستثمار المشترك وأخيرا المطلب الثالث يبرز أهم معوقات الاستثمار المشترك.

المطلب الاول :تعريف وأهمية الإستثمار المشترك

في هذا الإطار سنحاول تبني جملة من التعاريف وهذا محاولة منا الخروج إلى أهم الجوانب التي نبني من خلالها تعريف شامل للاستثمار المشترك ناهيك عن ذكر أهميته من أجل فهم أكثر للموضوع

1 - تعريف الاستثمار المشترك

هناك عدة تعاريف الصادرة من كبار المهتمين بظاهرة الاستثمار الأجنبي نذكر منها:¹

- يرى **كولدي Kolde** أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال التي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، والخبرة وبراءة الاختراع أو العلامات التجارية.
- أما **تير بسترا Terpestra** فيرى أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية، و يكون أحد الأطراف فيها شركة دولية تمارس حق كافي في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية دون السيطرة عليه، ويقترح " ليفنجستون " في هذا الشأن أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي/وطني سواء كان شركة وطنية قائمة أو غير ذلك، للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر، سواء كانت المشاركة في رأس مال أو بالتكنولوجيا، فإن هذا يعتبر استثمارا مشتركا.
- ويرى أبو قحف، أن الاستثمار المشترك يمكن أن ينطوي على الجوانب التالية:
- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين إحداهما وطني والآخر أجنبي، لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف؛

¹ أبو قحف عبد السلام، (2008)، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر ص 27.

الفصل الاول : الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المشترك

- أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص؛
 - أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة، يؤدي ذلك إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك؛
 - في جميع الحالات السابقة لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع، وهذا هو العنصر الحاسم في التفرقة بين مشروعات الاستثمار المشتركة وعقود الإدارة أو اتفاقيات التصنيع أو مشروعات تسليم المفتاح، فالأول يشمل أنواع الاتفاقيات أو العقود المذكورة كلها أو بعضها، (والتي تمثل استثمارا غير مباشرا)، بالإضافة إلى الحق في الإدارة كشرط ضروري.¹
- مما سبق يمكن تعريف الاستثمار المشترك على أنه شراكة بين شركتين أو أكثر حيث يساهم كل طرف إما رأس المال، التكنولوجيا من أجل القيام بأنشطة اقتصادية معينة حيث يتميز بطابع طويل الأجل وفقاً لمبدأ " ضريبة مشتركة/مخاطر مشتركة".

2- أهمية الإستثمار المشترك

- تكمن أهمية الاستثمار المشترك في الدور الذي تمارسه على النمو والتنمية في البلاد المضيفة، كما أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي لأي دولة تقاس بمدى قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية وإقامة المشروعات التي توفر فرص العمل، ويمكن تلخيص أهمية الاستثمار المشترك في النقاط التالية:²
- المساهمة في تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب، ويقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها..
 - إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين المراكز المحلية للبحث العلمي والتطوير، مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية.
 - قيام فروع الشركات متعددة الجنسية بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات الفنية بشروط ميسرة في السوق المحلي مما يتيح للشركات الوطنية فرصة انتاج السلع بالموصفات العالمية وبالتالي القدرة على تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية، ويؤخذ على ذلك أن مثل تلك الآلات والمعدات والأساليب الإنتاجية تتميز بالكثافة الرأسمالية والتي قد لا تتناسب مع ظروف معظم البلاد النامية ذات الوفرة النسبية في العمالة

1 أبو قحف عبد السلام، المرجع نفسه، ص 28.

2 مصطفى بابكر (2004)، تطوير الاستثمار الاجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 2-3.

الفصل الاول : الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المشترك

غير المهارة ، وعدم تطويع مثل هذه التكنولوجيا لتناسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلاد النامية الا في حالات قليلة.

- قيام المنافسة بين فروع الشركات متعددة الجنسية والشركات الوطنية، مما يدفع تلك الأخيرة نحو محاولة الحصول على أحدث النظم الفنية والادارية وتطويرها، وتزداد قدرة الشركات الوطنية على اكتساب النظم الحديثة مع تطوير قدرتها الفنية والتكنولوجية والبشرية.

- إسهام منتجات فروع الشركات الأجنبية التي تسوق في السوق المحلي في نقل المعلومات الفنية لمستهلكي تلك المنتجات وخاصة عندما يكون من الضروري تقديم معلومات واستخدام تلك المنتجات الى مشتريها من المنتجين أو المستهلكين.

- إضافة الاستثمارات الأجنبية الى التكوين الرأسمالي لاقتصاديات البلاد النامية وتعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها وهناك إمكانية أن تسهم تلك الاستثمارات في علاج الخلل الهيكلي لاقتصاديات البلاد النامية إذا ما تدفقت نحو القطاع الصناعي ومشروعات البنية الأساسية اللازمة لقيام اقتصاديات حديثة.

المطلب الثاني : مزايا وعيوب الاستثمار المشترك

تتعدد مزايا وعيوب الاستثمار المشترك وذلك بتعدد وجهات نظر أطرافه

1- من وجهة نظر الدولة المضيفة

من حيث المزايا، يمكن القول بأن الاستثمار المشترك بصفة عامة يساهم (إذ أحسن تنظيمه وتوجيهه أو إدارته) في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية، وخلق فرص جديدة للعمل وما يرتبط بها من منافع أخرى، بالإضافة إلى تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد. بالنسبة للدول النامية بصفة خاصة يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أنواع أو أشكال الاستثمارات الأجنبية قبولا، ويرجع هذا إلى أسباب سياسية واجتماعية من أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني، ومن ثم ترتفع درجة استقلال هذه الدول عن الدول المتقدمة، ويساهم هذا النوع من الاستثمار في تنمية الملكية الوطنية، وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين¹.

¹ عمار زودة، (2007/2008)، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري - قسنطينة، ص 40.

الفصل الاول : الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المشترك

أما عن عيوب هذا النوع من المستثمرات بالمقارنة بالاستثمار الذي ينطوي على التملك المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار، فتكمن في الآتي¹:

- حرمان الدول المضيفة من المزايا السابقة، إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف ثاني في الاستثمار؛

- إن تحقق المنافع المذكورة وغيرها يتوقف على مدى توافر الطرف الوطني ذو الاستعداد الجيد وتوفر القدرة الفنية والإدارية والمالية، على المشاركة في المشروعات الاستثمارية المشتركة خاصة في الدول المتخلفة؛

- أن مساهمة مشروعات الاستثمار المشترك في تحقيق أهداف الدول النامية الخاصة بتوفير العملات الأجنبية (رأس مال أجنبي)، وتحسين ميزان المدفوعات وغيرها مما ذكر سلفاً، أقل بكثير بالمقارنة بمشروعات الاستثمارات المملوكة ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي؛

- نظراً لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني، فقد يؤدي هذا إلى ضعف حجم المشروع مما يصبح من المحتمل جداً أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدولة الخاصة، مثلاً بزيادة فرص التوظيف، والتحديث التكنولوجي، وإشباع حاجة السوق المحلي من المنتجات، وانخفاض تدفق العملات الأجنبية.

2- من وجهة نظر الشركات الاجنبية :

بالنسبة للمزايا فهي متعددة، وبعضها يمكن تلخيصه في الآتي²:

- يساعد الاستثمار المشترك في حالة نجاحه، في تسهيل حصول الشركة على موافقة الدولة المضيفة على إنشاء وتملك مشروعات استثمارية تملكا مطلقاً؛

- يعتبر الاستثمار المشترك، من أكثر أشكال الاستثمار تفضيلاً لدى الشركة في حالة عدم سماح الحكومة المضيفة لهذه الشركة بالتملك المطلق لمشروع الاستثمار، خاصة في بعض أنواع ومجالات النشاط الاقتصادي، وجود قيود وعوائق على تملك المستثمر الأجنبي تملكا كاملاً لمشروع الاستثمار، يعتبر الاستثمار المشترك أفضل الأشكال التي تحقق للشركة قدراً من التحكم والرقابة على أنشطتها، وتحقيق قدراً مقبولاً من الأرباح إذا قورن بأنواع الاستثمارات غير المباشرة، مثل تراخيص الإنتاج، وعقود الإدارة وغيرها؛

- يفضل الاستثمار المشترك في حالة عدم توافر الموارد المالية والبشرية والمعرفة التسويقية الخاصة بالسوق الأجنبي، لدى الشركة متعددة الجنسية اللازمة للاستغلال الكامل للسوق الأجنبي المعين؛

¹ أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره ، ص 483 .

² عمار زودة ، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سبق ذكره ص 42.

الفصل الاول : الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المشترك

- يساعد هذا الشكل من الاستثمار على سرعة التعرف على طبيعة السوق المضيف، وإنشاء قنوات للتوزيع، وحماية مصادر المواد الخام والأولية للشركة الأم؛
 - يساعد على تخفيض الأخطار التي تحيط بمشروع الاستثمار، خاصة الأخطار غير التجارية مثل التأمين والمصادرة، فضلا عن تخفيض حجم الخسائر الناتجة عن التعرض لأي خطر تجاري؛
 - الاستثمار المشترك يعتبر وسيلة للتغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة بالدول المضيفة، وبالتالي تسهيل عملية الدخول إلى أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير أو الوكلاء.
- وبخصوص عيوب الاستثمار المشترك في وجهة نظر الطرف الأجنبي فيمكن ذكر الآتي:¹
- احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار، خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني على نسبة معينة في المساهمة في رأس المال في مشروع الاستثمار، وهذه النسبة قد لا تتفق وأهداف الطرف الأجنبي، خاصة تلك الأهداف المرتبطة بالرقابة على النشاط وإدارته، الأمر الذي يؤدي إلى خلق مشكلات تؤثر على الإنجاز الوظيفي للمشروع الاستثماري ككل سواء في مجال التسويق أو الإنتاج أو إدارة القوى العاملة أو التمويل وغيرها؛
 - قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية معينة إلى إقصاء الطرف الأجنبي من مشروع الاستثمار، وهذا يعني ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق المعين؛
 - أن انخفاض القدرات الفنية والمالية للمستثمر الوطني، قد يؤثر سلبا على فعالية مشروع الاستثمار في تحقيق أهداف طويلة الأجل، وقصيرة الأجل؛
 - عندما يكون الطرف متمثلا في الحكومة فمن المحتمل جدا أن تضع شروطا أو قيودا صارمة على التوظيف، والتصدير، وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي إلى الدولة الأم.

المطلب الثالث : معوقات الاستثمار المشترك

يمكن تقسيم المعوقات والمشاكل التي تواجه الاستثمار المشترك كالاتي

1- المعوقات الاقتصادية :

- عدم الاستقرار الاقتصادي حيث لم توضح الحكومات موقفها من الاستثمار الأجنبي ؛
- اختلال الهياكل القاعدية كمشاكل المواصلات و النقل و الطاقة و المياه..... الخ ؛
- ضعف و نقص أسواق رأسمال اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية؛

¹ أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره ص 486.

الفصل الاول : الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المشترك

- محدودية السوق المحلي و هذا نتيجة الانخفاض الدخل الفردي و بالتالي الاستهلاك؛
- احتكار القطاع العام على معظم القطاعات مما يصعب دخول المستثمر الأجنبي في إحدى القطاعات؛
- تدخل الحكومة لتحديد أسعار السلع المنتجة و هذا ما يعارض أهداف المستثمر؛
- تذبذب أسعار صرف العملة المحلية مما يؤدي إلى تذبذب أرباح المستثمرين؛
- قلة تنوع المنتجات المحلية و بالتالي تعتمد على سياستها الإنتاجية على الإنتاج الخام و المواد الغذائية؛
- تأثر البلدان النامية بأسعار أسواق العالمية (أسواق النفط) وانعكاسه على إيرادات الدولة إيجاب و سلباً؛
- المشاكل التي يواجهها المستثمر الأجنبي في النظام الضريبي و كذا الاعفاءات التي تمنحها الدول الاستثمارية قد يؤدي إلى تشجيع الفساد الإداري و البيروقراطي مما يسمح أو يشجع على التهرب الضريبي؛
- تعمل الكثير من الدول على تشجيع المنافسة و التخفيف من حماية السلع المحلية، إلا أن النظام الجمركي قد يعطل في بعض الأحيان وصول معدات رأسمالية المستوردة إلى المصانع في الوقت المناسب و ما ينتج عنه من تكاليف؛
- ضعف النظام النقدي المصرفي و كذا التحديد غير الموضوعي لأسعار الفائدة و كذا السياسة المنتهجة في الإصدار النقدي و كل هذا كان من أسباب التضخم الحاد الذي تعرفه هذه الدول مما يؤدي إلى انخفاض أسعار العملة المحلية و هذا ما يؤدي إلى نفور المستثمرين الأجانب.¹

2- المعوقات القانونية

- عدم وجود نص صريح ينظم المشاريع الاستثمارية و الاستثمارات و هذا ما يصعب استيعاب المستثمر للقانون الذي يعمل به هذه الدول و ذلك أن قطاع الاستثمار قطاع جديد العهد بها؛
- تذبذب التشريعات المنظمة للاستثمارات مما يولد الشعور بالخطر و قلة الثقة و الاطمئنان ؛
- عدم وجود أو نقص تشريعات لحماية الرأسمال المستثمر و عدم الالتزام بالاتفاقيات المبرمة مع المستثمر؛
- القيود المفروضة على تملك الأراضي و العقارات و على حركة رأسمال و تحويل الأرباح و إلزامه بالمشاركة المحلية و كذا نسبة المشاركة الأجنبية و كل هذا فتعتبر كقيود تحد من فرص الاستثمار المتاحة للمستثمرين و تحد من سلطتهم على هذه المشاريع؛
- تعدد الأجهزة و الإدارات التي يتعامل معها المستثمر و هذا ما قد ينتج بعض التعارض فيما بينها، نتيجة لعدم التنسيق بين مهامها و اختصاصاتها؛

¹ محمد العادل، (1996)، " مبادئ الاستثمار و تقييم المشاريع "، جامعة حلب من سوريا، كلية التجارة ، ص 88.

الفصل الاول : الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المشترك

- فرض بعض القيود القانونية تؤدي إلى إضعاف ثقة المستثمر بالتشريعات الخاصة بالاستثمار .¹

3- المعوقات الإدارية و التنظيمية

- نقص التنسيق بين الصيغ التنظيمية و التشريعات الاقتصادية الإقليمية التي تحكم العمليات الاستثمارية خاصة في مجال الضرائب و الإعفاءات و الرسوم الجمركية؛

- تعدد الأجهزة المسيرة للاستثمارات مما يزيد من تعقيد الإجراءات للحصول على التراخيص ؛

- عدم كفاءة بعض الأيدي العاملة في إدارات أجهزة الاستثمار؛

- نقص الكفاءة و الكثرة في النظام الإداري و الفني المسير للمشاريع؛

- وجود تعقيدات بيروقراطية و روتينية و غياب نظام للمعلومات.²

4- المعوقات السياسية و الاجتماعية

- الاستقرار السياسي و الاضطرابات الأمنية في بعض الدول النامية مما يضعف من حجم الثقة المتبادلة بين الأطراف و عدم الاطمئنان؛

- انخفاض المستوى المعيشي للفرد إضافة لبعض السلوكيات و العادات و التقاليد و تدهور المستوى الثقافي كل هذا لا يشجع على الاستثمار بهذه الدول؛

- فرض بعض أنواع الاستثمارات و هذا بهدف امتصاص البطالة و مما قد يحد من حرية المستثمر؛

- نقص المتقيات و الندوات الدولية مما يضعف من حجم التنسيق الدبلوماسي الذي لا يسمح بعرض الضمانات و الواقع الداخلي للبلدان المضيفة؛

- و لقد تمكنت مجموعة من الدول أمريكا اللاتينية و آسيا من تخطي العوائق المذكورة أعلاه و جذب الاستثمار الأجنبي , لكونها عاشت عدة تحولات نحو أنظمة موجهة للخارج بدرجة كبيرة و ذلك منذ منتصف الثمانينات؛

- البطء الشديد في خصخصة المشروعات التي تملكها الدولة.³

¹ أحمد شرف الدين، (1995)، " المعوقات القانونية للاستثمارات -دراسة الحالة المصرية " ، ندوة حول التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية ، القاهرة مصر ص 297.

² محمد العادل ،مبادئ الاستثمار و تقييم المشاريع،مرجع سبق ذكره ص 86.

³ أحمد شرف الدين ،المعوقات القانونية للاستثمارات ،مرجع سبق ذكره ص 298.

خلاصة:

يشكل الاستثمار الاجنبي المباشر عنصرا هاما في اقتصاد الدول نظرا لاستقطابه لرؤوس الأموال ، وأصبح بذلك عمودا فقريا ومصدرا من مصادر التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية، ناهيك عن دوره في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، وتطوير المهارات والخبرات، و العمل على تحفيز النشاط التصديري ودعم القدرات التنافسية، دون نسيان مساهمته في الرفع من معدلات نمو الناتج وكفاءة رأس المال البشري، هذا ما جعل العديد من الدول بمختلف مستوياتها الاقتصادية تسعى إلى وضع قوانين وتحفيزات لتجهيز أرضيتها للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة الاستثمار المشترك وذلك بسبب خاصية هذا النوع من الاستثمارات في جذب الشركات المتعددة الجنسيات التي تتمتع بالخبرة والتكنولوجيا، بغية إنشاء مؤسسات مشتركة تعمل على خلق مناصب شغل، والاستفادة من التقنيات الحديثة في التسيير والإدارة والتخطيط باستخدام التكنولوجيا.

الفصل التطبيقي :دراسة حالة أرسيلور ميتال

المبحث الأول:تقديم عام لمركب الحديد و الصلب الحجارة عنابة

المبحث الثاني : عرض تجربة الاستثمار المشترك في مركب الحديد و الصلب خلال الفترة 2010-2022

تسعى معظم الدول النامية الى جذب الاستثمارات الاجنبية من أجل تعزيز تنافسية اقتصادياتها، ولهذا تسعى الى توفير العديد من الظروف الملائمة لعمل الشركاء الأجانب من جهة، و استفادة المؤسسات المحلية منهم في العديد من المجالات مثل تعلم مهاراتهم و الوصول الى التكنولوجيا المتطورة التي يمتلكونها من جهة أخرى، و تتمحور هذه الظروف بصفة عامة حول وضع السياسات الجالبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق تهيئة مناخ الأعمال الذي تنوي أن تنشط فيه المؤسسات متعددة الجنسيات والجزائر من بين الدول التي لها تجارب في الاستثمار الاجنبي المباشر، وبإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من اجل الوقوف على دور الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد الوطني ، إذ وقع الإختيار على مؤسسة أرسيلور ميتال (لحجار) باعتبارها مؤسسة صناعية رائدة على المستوى الوطني ، حيث تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين ،حيث يتناول المبحث الاول تقديم محل الدراسة ثم في المبحث الثاني عرض تجربة الاستثمار المشترك في مركب الحديد و الصلب خلال الفترة 2010-2022

المبحث الاول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

يعتبر مركب الحجار او ارسيلور ميتال سابقا مؤسسة صناعية تنشط في قطاع الحديد والصلب في الجزائر، أحد أهم الأقطاب الصناعية وأكبرها على الصعيد الوطني حيث يعتبر مؤسسة محل اطماع الأعين الاستثمارية الكبرى سواء على الصعيد المحلي او العالمي حيث ستم في المبحث التطرق الى لمحة تاريخية عن مركب الحديد والصلب في المطلب الأول ثم التطرق الى نشاطه في المطلب الثاني ثم عرض الهيكل التنظيمي في المطلب الثالث.

المطلب الاول : لمحة تاريخية عن مركب الحجار - سيدار-

يعتبر مركب الحجار للحديد والصلب مؤسسة فرعية من مجموعة العملاق العالمي في صناعة الصلب أرسيلور ميتال سابقا، أحد أهم الأقطاب الصناعية في الجزائر. بدأ المركب نشاطه في منتصف الستينيات من القرن الماضي تحت اسم شركة الحديد والصلب (SNS) بعد ذلك، شهدت المؤسسة سلسلة من الإصلاحات وعمليات إعادة الهيكلة. ففي عام 2001 انتقلت ملكية المركب جزئيا إلى القطاع الخاص بعد التوقيع على اتفاق شراكة مع الشركة الهندية إسباط، التي تحولت لاحقا إلى شركة ميتال ستيل، ثم إلى خوصصة شبه كلية بعد الاندماج الذي حصل بين شركتي ميتال ستيل وأرسيلور سنة 2007، أخذت المؤسسة على إثره اسم " مؤسسة أرسيلور ميتال عنابة¹". لقد مرت المؤسسة بعدة تطورات منذ نشأتها عام 1958 إلى يومنا هذا، وفيما يلي لمحة موجزة عن كل المراحل التي مرت بها إلى أن وصلت إلى سيدار الحجار يومنا هذا:²

أولاً- المرحلة الأولى: الشركة العنابية للحديد والصلب SBS: ظهر مشروع الحديد والصلب في مدينة عنابة عام 1958 في إطار ما عرف بمخطط قسنطينة تحت اسم الشركة العنابية للحديد والصلب (SBS)، حيث تم تزويد هذا المشروع عند الإنشاء بفرن عالي مع كافة ملحقاته بقوة إنتاجية تقدر ب: 400.000 طن في السنة، وكانت هذه المؤسسة في البداية عبارة عن مصنع صغير للحديد والصلب ومصنع الفولاذ يتمثل هدفه في تحويل خام منجم الوزنة إلى مادة جاهزة لتزويد الصناعات الفرنسية بالحديد والصلب.

ثانياً- المرحلة الثانية: الشركة الوطنية للحديد والصلب SNS: بعد الاستقلال مباشرة تحولت المؤسسة الصغيرة إلى مركب وطاقة ضخمة لإنتاج الحديد والصلب، وهو يهدف على تدعيم الاستقلال السياسي والخروج من التبعية الاقتصادية، وقد تم تحويل الشركة العنابية للحديد والصلب SBS إلى الشركة الوطنية للحديد

¹ معلومات محصل عليها من مدير الموارد البشرية

² وثائق من المؤسسة

الفصل التطبيقي: دراسة حالة أرسيلور ميتال

والصلب (SNS) وبالتحديد بتاريخ 1964.09.03، حيث وكل تسييره إلى مسئولين جزائريين بمساعدة أجاناب.

ولقد عرفت المؤسسة الوطنية للحديد والصلب تضاعف في المشاريع الصناعية أو الفروع، حيث كان للمركب الحديد والصلب عام 1966 البطاقة الفنية التالية:

- فرن عالي رقم 01 (HF1) بقدرة إنتاجية تقدر بـ: 450.000 طن/ سنة، وقسم تحضير المادة الأولية؛

- فولاذ بالأوكسجين رقم 01 (AO1) مع محولين بمقدار 50 طن، كل محول يستعمل (LD) إجراءات تمحيص الحديد بالأوكسجين لمؤسسة الحديد والصلب النمساوية؛

- الدرفلة على الساخن (LAC) للمنتجات المسطحة بمقدار 400.000 طن/سنة؛

- في سنة 1969 لوحظ وضع قيد لخدمة الفرن العالي ووحدة الأنايب للتلحيم الحلزوني (TUS)، للتذكير فقط تم تدشين الفرن العالي رقم 01 (HF1) في 1969.06.19 من طرف الرئيس الراحل هواري بومدين؛

- في سنة 1972 انطلق الإنتاج في الدرفلة على الساخن LAC والفولاذ بالأوكسجين رقم 01 (AO1)؛

- في سنة 1975 شهد مركب الحديد والصلب الدخول في خدمة الدرفلة على البارد LAF والفولاذة الكهربائية AE؛

- في سنة 1978 عرف مركب الحديد والصلب ميلاد وحدة الأنايب بدون تلحيم (TSS) بعدها تبنى المركب قرار رفع الإنتاج إلى 2000.000 طن/سنة من الحديد السائل (نظريا)، ولهذا تم إنشاء مصنع للفحم Cokerie وفرن عالي رقم 02 (HF2) بطاقة إنتاجية تقدر بـ: 1200.000 طن/سنة؛

- وفي الأخير بين سنتي 1980 و1981 تم بناء فولاذ بالأوكسجين رقم 02 (AO2) كما بدأ مصنع الفحم في الإنتاج، أما الفرن العالي رقم 02 فقد بدأ في الإنتاج سنة 1988، وللإطلاع على البنية العامة للمركب، وللإطلاع على توزيع إدارات المركب؛

الفصل التطبيقي: دراسة حالة أرسيلور ميتال

ويمكن القول بأن بناء هذه المجموعة الصناعية تم خلال خمسة عشرة سنة، حيث اعتمدت المؤسسة في هذه المرحلة بشكل كبير على التعلم عن طريق المحاكاة.

ثالثاً- المرحلة الثالثة: المؤسسة الوطنية للحديد والصلب SIDER: في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات عرفت المؤسسة الوطنية للحديد والصلب إعادة هيكلة أدت إلى ميلاد المؤسسة الوطنية للحديد والصلب والتي تعرف على العموم باسم سيدار SIDER.

رابعاً- المرحلة الرابعة: مؤسسة إسبات إنبات ISPAT-ANNABA: خلال سنوات التسعينات شهد المركب عدة مشاكل كادت أن تؤدي إلى إفلاسه حيث تراجع الإنتاج في هذه الفترة إلى أدنى مستوياته، وارتفعت التكاليف مع انخفاض في الإيرادات، هذا ما أدى إلى اتخاذ جملة من الإجراءات لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. ومن أشهرها الدفع بعدد كبير من العمال إلى مغادرة مناصبهم مقابل مبلغ من المال للتخفيف من حدة الخسائر التي شهدتها المركب، وهذا في إطار القانون المسمى بـ *Départ Volontaire* كما دفع ذلك وفي إطار الخوصصة بمركب الحديد والصلب إلى دخول في شراكة مع المجمع LNM الهندي، حيث تم توقيع عقد الشراكة بين مركب سيدار ومجمع LNM في 18.10.2001. وقد تم تغيير اسم مركب الحديد والصلب إلى إسبات إنبات ISPAT-ANNABA. ومن بين الشروط التي وضعتها الدولة الجزائرية لخوصصة مؤسسة سيدار في اتفاقية الشراكة مع مؤسسة إسبات العالمية الرائدة في صناعة الحديد والصلب نذكر:

- مدة العقد عشر سنوات قابلة للتجديد؛

- الاحتفاظ بالعمال القدماء؛

- تحسين المستوى العام للأجور؛

- تكون حصة الدولة تقدر بثلاثين بالمئة وحصة ISPAT سبعين بالمئة.

خامساً- المرحلة الخامسة: مؤسسة ميتال ستيل إنبات Mittal Steel Annaba: في هذه المرحلة تم تغيير اسم المركب من ISPAT-ANNABA إلى Mittal Steel Annaba ، وكان ذلك ابتداءً من 01.01.2005، وذلك بعد تغيير اسم مجموعة ISPAT العالمية إلى Mittal Steel .

الفصل التطبيقي: دراسة حالة آرسيلور ميتال

وقد تم خلال هاتين المرحلتين الرابعة والخامسة عصرة التجهيزات والقيام بالتأهيل التقني لكل وحدات الإنتاج، وأتمت كل الأنظمة، إذ تتم العملية بتخصيص أربع 04 وحدات لكل سنة، كما تم وضع قيد الخدمة شبكة إنترنت وإنترنت، كما تم خلال هذه المرحلة اختزال الهيكل التنظيمي إلى أبسط ما يمكن.

سادساً- المرحلة السادسة: مؤسسة آرسيلور ميتال عنابة Arcelor Mittal Annaba:

مجموعة آرسيلور هي مجموعة الفولاذ الأوروبية التي ظهرت إلى حيز الوجود بعد الاندماج الذي تم في 2002.02.18 بين مؤسسة Aceralia الإسبانية، مؤسسة Usinor الفرنسية وArbed البلجيكية. حيث أصبحت مؤسسة آرسيلور القائد العالمي الأول في ميدان صناعة الفولاذ بإنتاج يقدر بـ 42.8 مليون طن في السنة أي ما يعادل 4.5% من السوق العالمي، لكن هذه المرتبة ما لبثت أن تم الاستحواذ عليها من طرف ميتال ستيل في أكتوبر 2004، ومن أجل ضمان والحفاظ على الموقع الريادي على المستوى العالمي، تم التحالف بين هذه الأخيرة ومجموعة آرسيلور وكان ذلك سنة 2007، تحت اسم آرسيلور ميتال وبالتالي تم تغيير اسم مؤسسة ميتال عنابة باعتبارها أحد فروع أطراف التحالف وهو ميتال ستيل إلى آرسيلور ميتال عنابة.

سابعاً - مرحلة استعادة الأغلبية من الشريك الهندي¹

بسبب تدني مستوى مصداقية الشريك الأجنبي على مستوى السوق الدولي لانتاج الحديد و الصلب، و انخفاض قيمة أسهمه في البورصات العالمية، بالإضافة إلى ازدياد حدة المنافسة العالمية في هذا المجال، مما أدى به إلى التخلي عن العديد من المشاريع الاستثمارية عبر العالم و توقيف نشاط الأقران في بلجيكا و عدد من دول أوروبا الشرقية، و محاولة تنويع نشاطه عبر التوجه إلى مجال البتروكيماويات؛ اعتبرت الحكومة أن الحصيلة التي تمتد لحوالي 10 سنوات لم ترق للنتائج المرجوة، بل إن الطرف الهندي طالب بتمديد للمزايا الممنوحة لـ 10 سنوات أخرى رغم حالة العجز المالي الذي قدر خلال سنة 2013 بـ 1200 مليار سنتيم، كما لم تستطع الإدارة توفير أحور 4900 عامل، ما دفعها للاقتراض من البنوك لتسديدها بعد توقف عجلات الإنتاج جراء تعطل الفرن العالي لمدة طويلة ابتداء من شهر جويلية 2012، واشترطت الحكومة على الشريك الأجنبي تنفيذ مخطط استثماري شامل وضخ الأموال الضرورية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي داخل المركب، ووضع استراتيجية جديدة لإعادة هيكلة المركب، وهو ما لم يلتزم به الشريك الهندي، مما أدى بمجلس مساهمات الدولة إلى حسم قرار استعادة الأغلبية من الشريك الهندي سنة 2014، وإقرار مخطط تنمية وتطوير لدعم قدرات إنتاج المركب، و ذلك موازاة مع الاعلان

¹ معلومات على الموقع <https://www.ennaharonline.com> تم الاطلاع عليه يوم 2022/05/28 على الساعة 15:56

الفصل التطبيقي: دراسة حالة أرسيلور ميتال

عن استعادة المجمع الصناعي العمومي "إيميتال" (سابقاً سيدار) لأغلبية أسهم الحجر من خلال رفع حصة رأسماله 51%، مقابل الإبقاء على حق التسيير للشريك الهندي "أرسيلور ميتال" الذي يمتلك 49% من الحصص.

ثامنا - الاستعادة الكلية لمركب الحديد والصلب من طرف الدولة الجزائرية

بعد مرور حوالي سنة على استرجاع 51 في المائة من أسهم المركب أي في أكتوبر 2015، أعلن وزير الصناعة والمناجم عن استرجاع الجزائر للملكية لمركب الحديد والصلب بالحجر مائة في المائة، وفق اتفاق شراكة جديد، يقتصر حضور المتعامل الهندي فيه على المرافقة التقنية فقط، كاشفاً أن إعادة تأهيل مركب الحجر كلفت الدولة 635 مليون دولار.¹

المطلب الثاني: نشاط المؤسسة

تقوم مؤسسة أرسيلور ميتال سابقاً سيدار حالياً بالحجر بعناية بتلبية متطلبات السوق بمنتجات الحديد والصلب باستعمالها المواد الأولية المستخرجة من منجم الوزرة، والفحم الحجري المستورد عادة من أمريكا أو أستراليا، ولقد اتخذت مدينة عنابة الموقع لإقامة مثل هذا المركب لعدة اعتبارات متوفرة بهذه المنطقة والمتمثلة في القرب من ميناء عنابة وذلك لتصريف المنتجات إلى الخارج أو استيراد المواد الأولية التي يحتاجها المركب، بالإضافة إلى وجود شبكة السكة الحديدية لنقل المواد والسلع إلى كافة التراب الوطني، ضف إلى ذلك القرب من السدود منها سد بوناموسة وسد الشافية لتزويد مركب الحديد والصلب بالمياه التي يحتاجها لإنتاج الحديد والصلب، وكذا قرب المركب من سوق اليد العاملة المتواجدة في مناطق عنابة، قالمة والطارف.

وتقوم مؤسسة سيدار الحجر وأرسيلور ميتال سابقاً عنابة بإنتاج وتسويق الحديد والصلب بأشكاله المتنوعة ولأغراضه المختلفة، حيث يشمل الجانب الإنتاجي للمركب صناعة التحويل الأولي من الفولاذ الجاري والخاثر فمن جهة تتضمن الصناعة الأولى:

- صناعة الحديد المصهر والفولاذ؛

- صناعة المنتجات المسطحة (الصفائح المعدنية)؛

- صناعة المنتجات الطويلة؛

¹ معلومات على الموقع <https://www.ennaharonline.com> تم الاطلاع عليه يوم 2022/05/28 على الساعة 16:10

الفصل التطبيقي: دراسة حالة أرسيلور ميتال

- صناعة الأسلاك والقضبان الحديدية؛

- صناعة الأنابيب من غير لحام.

بينما تتضمن الثانية أي صناعة التحويل الأولى للفولاذ الحائر ما يلي:

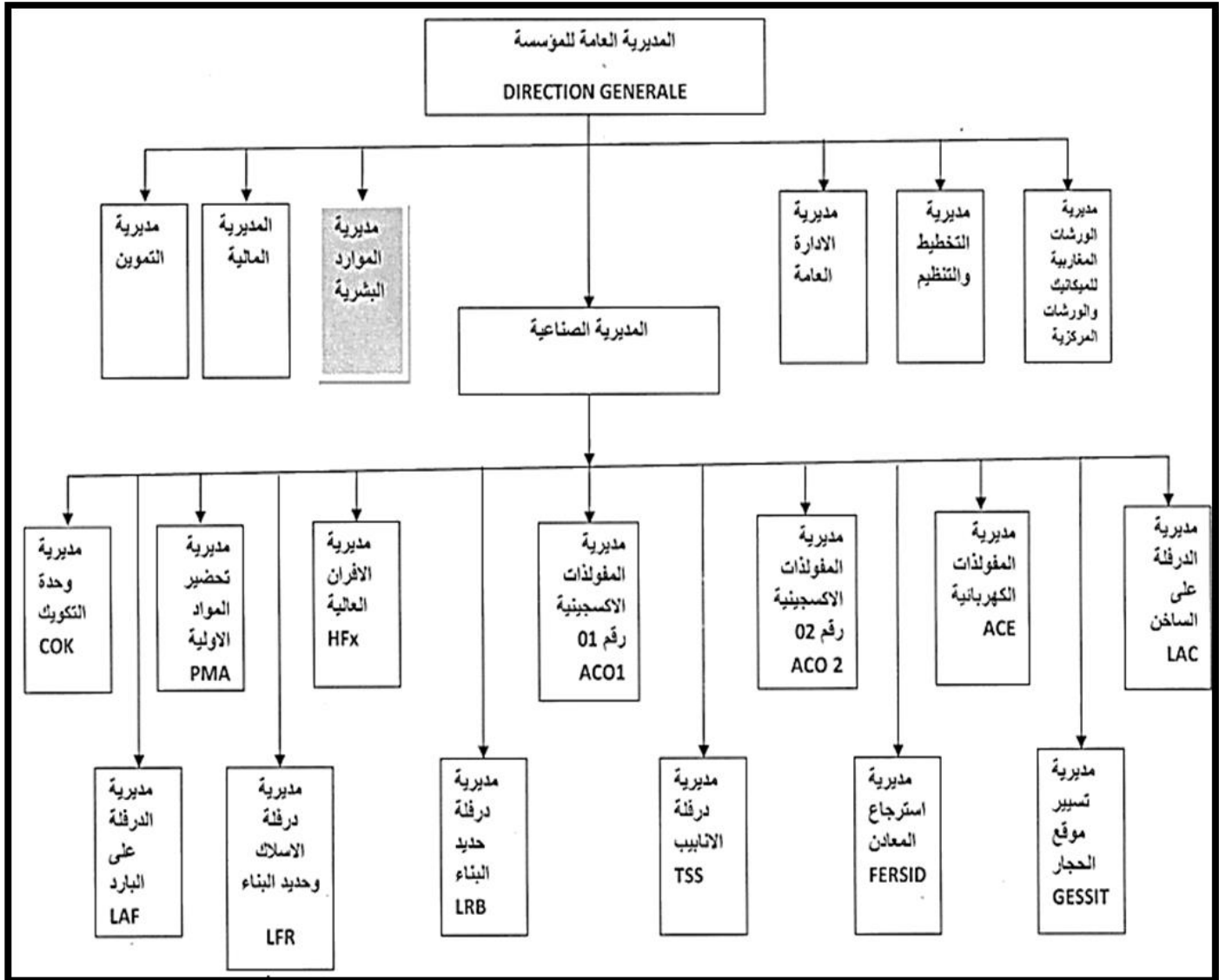
- صناعة الفولاذ الحائر؛

- صناعة المنتجات المسطحة؛

- صناعة المنتجات الطويلة

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمركب الحجار

شكل رقم 01-02: الهيكل التنظيمي لمركب الحجار



المصدر: وثائق من المؤسسة

الفصل التطبيقي: دراسة حالة أرسيلور ميتال

المبحث الثاني: دراسة تجربة الاستثمار المشترك في مركب الحديد و الصلب الحجار من 2010-2022

بعد عرض تقديم محل الدراسة مركب الحجار للحديد والصلب ومن أجل الخوض في تجربته مع الشريك الهندي وتقييمها من حيث استراتيجية التوظيف ونتائجها مروراً الى كمية الانتاج والصادرات التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني وهذا ما سيتم التطرق اليه في هذا المبحث حيث المطلب الاول سيتناول التوظيف في مركب الحجار في الفترة 2010-2022 ثم المطلب الثاني يستعرض تطورات كمية الانتاج خلافاً عقد الشراكة وبعده اي في الفترة 2010-2022 واخير المطلب الثالث الذي يبرز صادرات المركب خلال الفترة 2010-2022

المطلب الاول: التوظيف في مركب الحجار

يعد التوظيف في مركب الحجار من اهم وظائف ادارة الموارد البشرية كونها تتعامل مع اهم عنصر فعال في سيرورة المؤسسة وإنتاجيته، فادارة الموارد البشرية هي المختصة في جلب العناصر الكفؤة لمركب الحجار والقيام بعمليات توظيف للاستفادة من الكفاءات وحتى الخبرات الاجنبية ان إقتضى الأمر، حيث يعمل المؤسسة حوالي 5755 عامل الى حد الان سنة 2022 وفيما يلي عرض تطور عدد العمال من سنة 2010 الى غاية 2022

الجدول رقم 01-02 : عرض تطور عدد العمال في الفترة 2010 – 2015

عام	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
	4846	5081	5416	5860	6044	5774	عدد العمال

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماداً على وثائق من المؤسسة (الملحق رقم 01)

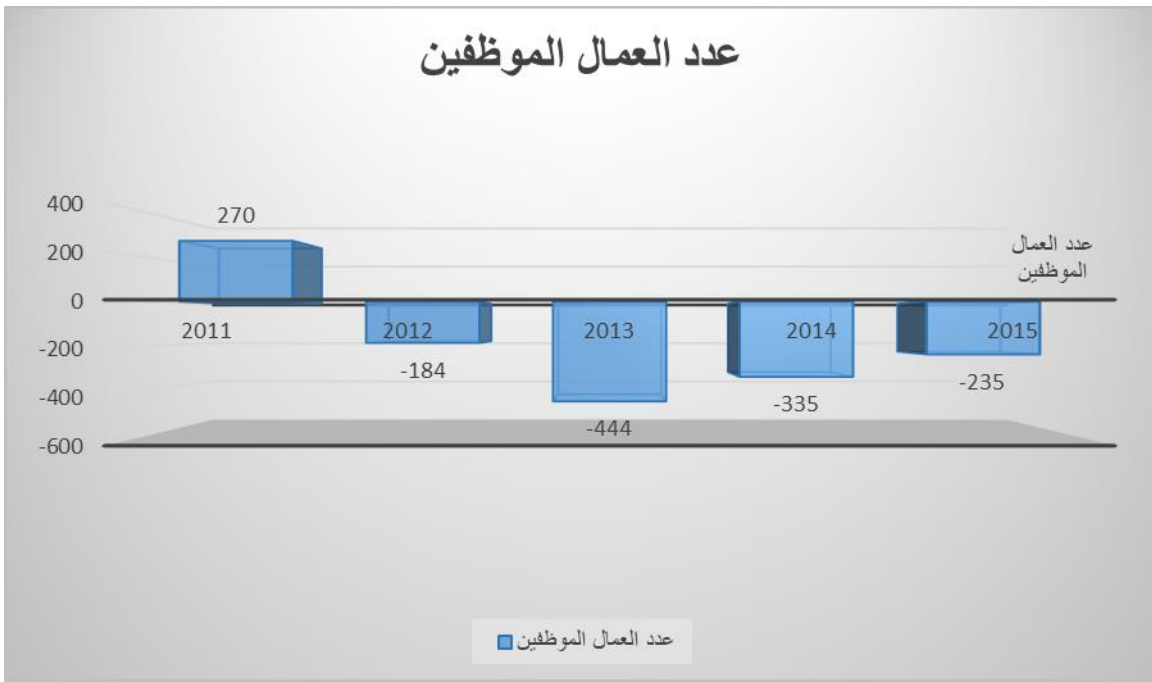
من خلال الجدول يتبين ان عملية التوظيف شهدت تذبذباً حيث في سنة 2010 كان عدد العمال يقدر ب 5774 عامل ثم ارتفع في سنة 2011 الى 6044 عامل بنسبة 4.76% ويمكن تفسير ذلك بسبب استراتيجية الشريك الهندي في التوظيف من اجل النهوض بالمركب الذي شهد خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1997 و 2000، الذهاب الطوعي لحوالي سبعة آلاف عامل الذهاب الطوعي، و ارتفعت ديون المركب لتبلغ 60 مليار دينار مع نهاية سنة 2000، الأمر الذي دفع الحكومة الجزائرية إلى التوقيع في 18 أكتوبر 2001 على اتفاق شراكة مع العملاق الهندي "أرسيلور ميتال" كخيار لإنقاذ مركب الحجار من الافلاس، وحماية مصدر قوت

الفصل التطبيقي: دراسة حالة أرسيلور ميتال

أكثر من 10 آلاف عامل آنذاك، و كان ذلك عن طريق مناقصة دولية تضمنت فتح رأس مال مجموعة "سيدار" للحديد والصلب، وتقدم ثلاثة متعاملين من بينهم المتعامل الهندي "إسبات" الذي تحول فيما بعد الى أرسيلور ميتال، و هو أكبر منتج للفولاذ السائل في العالم.¹

ثم لتبدأ مرحلة التقهقر في التوظيف بداية من سنة 2012 أين قدر عدد العمال آنذاك بـ 5860 عامل لينخفض في السنة الموالية بنسبة 3.04% ، ويصل في سنة 2013 الى 5416 عامل بنسبة انخفاض عن السنة السابقة تقدر بـ 7.57% ، ثم ينخفض اكثر فاكثر في سنة 2014 و 2015 الى 5081 عامل و 4846 عامل على الترتيب والشكل التالي يوضح عدد العمال الموظفين كل سنة في الفترة 2010-2015 .

شكل رقم 02-02: عدد العمال الموظفين كل سنة في الفترة 2010-2015 .



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم 02-01

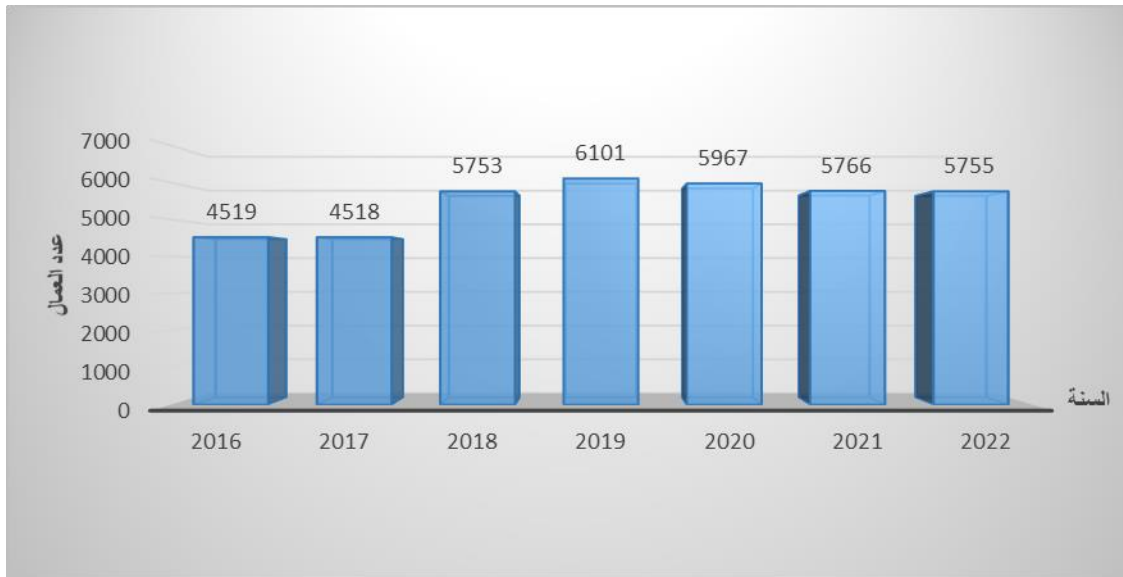
من خلال الشكل نلاحظ نقص في التوظيف بل هناك تسريح للعمال حيث وصل في عام 2013 الى 444 عامل استقالوا او سرحوا من وظائفهم او بسبب عدم القدرة على تسديد اجورهم مما دفعها للاقتراض من البنوك لتسديدها بعد توقف عجلات الإنتاج جراء تعطل الفرن العالي لمدة طويلة ابتداء من شهر جويلية 2012 ويمكن تفسير هذه النتائج بسبب سياسة التوظيف المنتهجة من طرف ارسيلور ميتال التي كانت تعتمد على

1 معلومات محصل عليها من مدير الموارد البشرية الملحق رقم 02

الفصل التطبيقي: دراسة حالة أرسيلور ميتال

الكفاءات والاطارات الاجنبية مما جعل عملية التوظيف شهدت ركود بسبب اعتماد الشريك الهندي على العامل الاجنبي والمدير الاجنبي وإقصاء شبه تام للموظف المحلي بحجة نقص التأطير والخبرة وإخلال الشريك الهندي بعقد الشراكة الذي ينص على حماية مناصب الشغل وضمن تأهيل وتكوين العمال وعصرنة وسائل الإنتاج، إضافة إلى التزامه بتطبيق برنامج استثمار بغلاف مالي بقيمة 175 مليون دولار هذا ما أدى الى عقد الوزير الأسبق للصناعة والمناجم اجتماعا مع مسؤولي " أرسيلور ميتال" في 2012، تم خلاله مراجعة عقد الشراكة بين الطرفين الجزائري والهندي، و وضع بندين اثنين ضيق من خلالهما الوزير الخناق على مسؤولي الشريك الأجنبي، أولهما أنه يحق للدولة الجزائرية فسخ عقد الشراكة في حال عدم التزام الشريك الأجنبي بشرط تحقيق الأهداف الإنتاجية المتفق عليها، و ثانيا أن الحكومة الجزائرية لن تعوض الشريك الهندي في حال طلبه فض الشراكة قبل عام 2020؛ ولكن تواصلت النتائج الكارثية التي تواصلت الى غاية 2015 اين تم تناقص عدد العمال ب 235 عامل مما جعل الدولة الجزائرية و وزير الصناعة والمناجم عبد السلام بشوارب يعلن عن استرجاع ملكية أسهم عملاق مركب الحديد والصلب بالحجار مائة في المائة، وفق اتفاق شراكة جديدة، يقتصر حضور المتعامل الهندي على المرافقة التقنية فقط، وفي مايلي عرض عدد العمال في الفترة 2016-2022 .

شكل رقم 02-03 : عدد العمال في الفترة 2016-2022



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق من المؤسسة (الملحق رقم 01)

من خلال الشكل يتضح ان عدد العمال في سنة 2016 و 2017 نفسه حيث بلغ 4519 عامل اي انه لم يكن هناك توظيف وذلك بسبب الركود في الانتاج الذي خلفه انهاء عقد الشراكة مع الشريك الهندي وجعله

الفصل التطبيقي: دراسة حالة أرسيلور ميتال

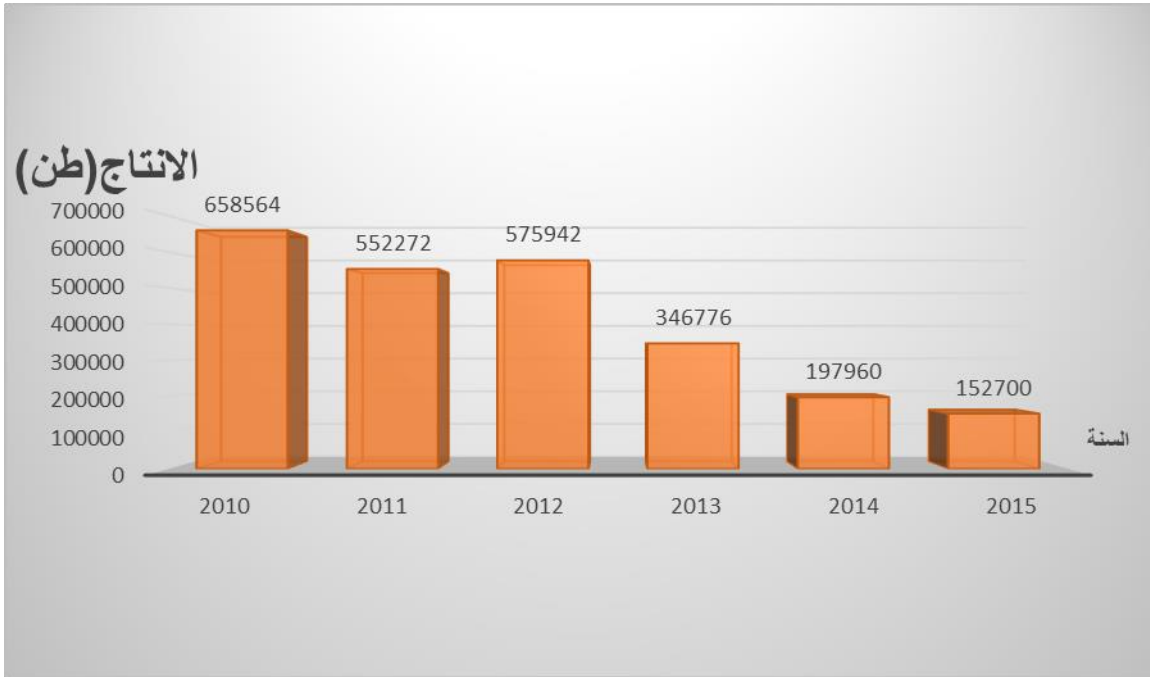
فقط مرافق تقني ثم يرتفع سنة 2018 الى 5753 عامل بنسبة قدرت ب 27.34% وذلك بسبب فتح مجال التوظيف من طرف الدولة الجزائرية ليوصل الارتفاع في سنة 2019 الى 6101 عامل بنسبة ارتفاع قدرت ب 6.04% وهو عدد يمكن ان يساهم في الحد من ظاهرة البطالة في البلاد التي شهدت اوضاع سياسية مضطربة كادت أن تعصف بالحالة الأمنية للبلد ولكنها المرحلة الاكثر محاربة للفساد بسجن أفراد عصابة نخرت ثروات البلاد وايضا بسبب مخطط الإنعاش المعتمد برنامج تحديث وعصرنة ودعم قدرات الإنتاج من 1 مليون طن إلى 2.2 مليون طن خلال سنة 2017، كما يشمل استخلاف الفرن الأول المتوقف عن النشاط بفرن حديث كهربائي وتطويرت قنيات الإنتاج، وإعادة تثمين مناجم بوخضرة والونزة والحفاظ على مناصب العمل، ويقارب الغلاف المالي المخصص للعملية إجمالا مليار دولار حيث استندت الحكومة خلال عملية الاسترجاع على مجموعة من النقاط تسمح لها بتطبيق القاعدة المرتبطة بحق الشفعة، المنصوص عليه في المادة 76 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 لاسترجاع المؤسسات والمشاريع الاستثمارية، حيث تنص هذه المادة على امكانية تكليف مجلس مساهمات الدولة الصندوق الوطني للاستثمار باسترجاع حصص في المؤسسات الموجودة، و ذلك من منطلق كونها مبدأ سياديا يطبق في حالات إخلال الشريك الأجنبي بالالتزامات المفروضة عليه¹، قبل ان يصطدم العالم بجائحة كورونا التي جعلت العالم يشهد حالة ركود في الاقتصاد العالمي ككل فوصل عدد العمال سنة 2020 الى 5967 عامل بنسبة انخفاض قدرت ب 2.19% ثم ليوصل الانخفاض في سنة 2021 الى 5766 عامل بنسبة قدرت ب 3.37% ثم لينخفض في سنة 2022 الى 5755 عامل ويمكن ارجاع هذا الانخفاض الى نقص الطلب على منتجات المركب بسبب تدابير الحجر الوقائي الذي ألزمته الحكومات على مواطنيها.

المطلب الثاني: انتاج مركب الحديد والصلب خلال الفترة 2010-2021

يعتبر مركب الحجار المصنع الاول في الجزائر في صناعة الحديد والصلب حيث يقوم بإنتاج وتسويق الحديد والصلب بأشكاله المتنوعة ولأغراضه المختلفة، وفيما مايلي تطور الانتاج خلال الفترة 2010-2015

¹ معلومات محصل عليها من مدير الموارد البشرية الملحق رقم 02

الشكل رقم 02-04: تطور الانتاج خلال الفترة 2010-2015



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق من المؤسسة (الملحق رقم 01)

من خلال الشكل يتبين ان الانتاج كان في سنة 2010 في ذروته بقيمة 658564 طن ويمكن تفسير ذلك بسبب تحسن اساليب الانتاج بعد توقيع عقد الشراكة مع العملاق الهندي الذي قام بتجديد وتفعيل نشاط عدة وحدات منها الفرن العالي ووحدة المواد الصلبة ووحدات اخرى فقد ادت كل هذه الاجراءات الى تحسن الانتاج ناهيك عن العمالة الاجنبية التي تتمتع بطاقة تأهيلية كبيرة مما ساهم في تطوير اساليب الانتاج والجدير بالذكر انه لا يوجد فرق في جودة الانتاج قبل او بعد عقد الشراكة فالمركب معروف بجودته العالمية منذ تاريخ تأسيسه، يكمن الفرق فقط في طريقة العمل والصرامة ودخول اساليب انتاجية متطورة كما تم ازالة وحدة بناء حديد البناء رقم 12 بسبب حدوث فياضات باب الواد بطلب من الدولة الجزائرية بعدم انتاج حديد رقم 12.¹

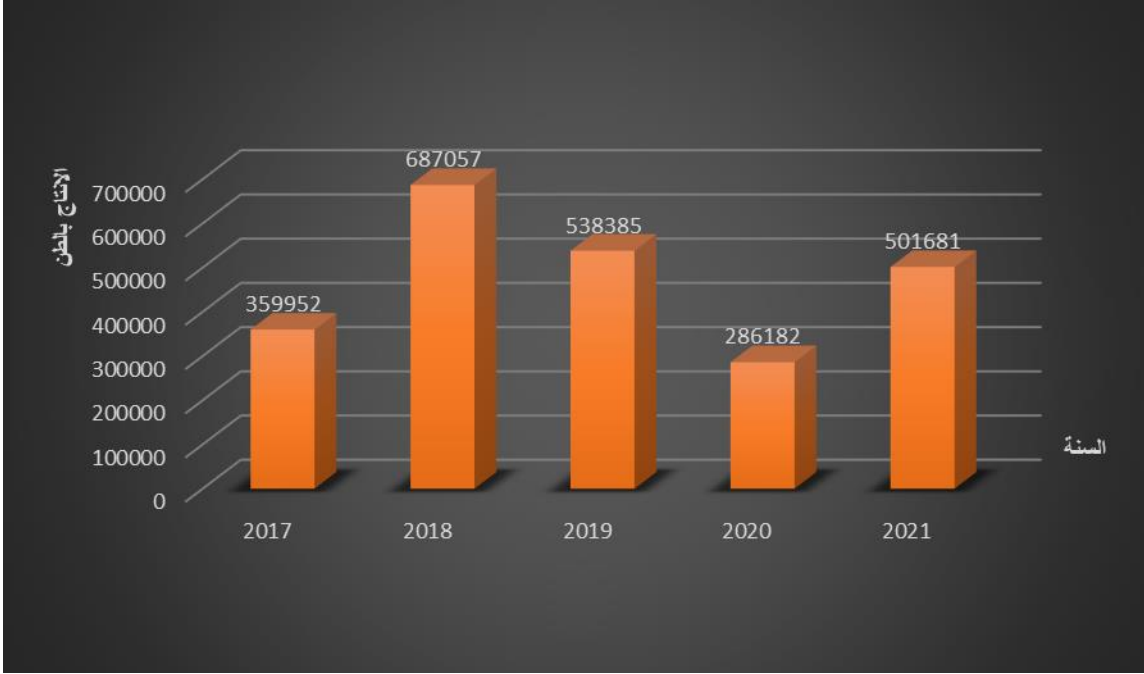
ثم انخفض في سنة 2011 الى 552272 طن بنسبة 16.14% ثم يرتفع في سنة 2012 الى 575942 طن بنسبة 4.28% ثم ينخفض انخفاضاً مهولاً في سنة 2013 الى 346776 طن بنسبة 39.8% وذلك راجع لتعطل الفرن العالي وتوقفه عن العمل وهي ازمة كادت تؤدي الى بيع المركب بالدينار الرمزي لولا تدخل السلطات الجزائرية واعادت صياغة عقد الشراكة مع الشريك الهندي ثم واصل الانتاج الانخفاض في سنة

¹ معلومات محصل عليها من مدير الموارد البشرية الملحق رقم 02

الفصل التطبيقي: دراسة حالة أرسيلور ميتال

2012 و 2011 الى 197960 طن و 152700 طن على التوالي، حيث عندخروج الشريك الهندي ورثت شركة سيدار الحجار عدة ديون وشلل في جل الوحدات وتوقف المركب قرابة عامين. ثم كان للدولة الجزائرية تدخل مما حسن في الانتاج في الفترة 2017-2021 والشكل التالي يبين كمية الانتاج في هذه الفترة.

شكل رقم 02-05: كمية الانتاج في الفترة 2017-2021



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق من المؤسسة (الملحق رقم 01)

يتبين من خلال الشكل ان الانتاج سنة 2017 وصل الى 359952 طن ثم يقفز الى ذروته في سنة 2018 بنسبة ارتفاع قدرت ب 90.88% ليصل الى 687057 طن وهذا بعد قرار الحكومة وتضمن مخططها الإنعاش المعتمد برنامج تحديث وعصرنة ودعم قدرات الإنتاج من 1 مليون طن إلى 2.2 مليون طن خلال سنة 2017، كما يشمل استخلاف الفرن الأول المتوقع عن النشاط بفرن حديث كهربائي وتطويرت قنيات الإنتاج، وإعادة ترميم مناجم بوخضرة والوزرة والحفاظ على مناصب العمل، ويقارب الغلاف المالي المخصص للعملية إجمالا مليار دولار، وكذلك بسبب الاستفادة من الشريك الهندي في المجال التكنولوجي من حيث ادخال اساليب وطرق عمل جديدة والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في الانتاج ناهيك عن الاقتباس من الدورات التكوينية التي كان ينتهجها الشريك الهندي ونتيجة الاحتكاك بالاطارات الاجنبية الذي ادى الى كسب الخبرة في العمل.¹ وزيادة القدرة العلمية والفكرية للموارد البشرية المحلية، ثم انخفاض في سنة 2019 الى 538385 طن بنسبة انخفاض قدرت ب 21.63% ثم انخفاض في سنة 2020 الى 286182 طن بسبب جائحة كورونا ونقص الطلب على

¹ معلومات محصل عليها من مدير الموارد البشرية الملحق رقم 02

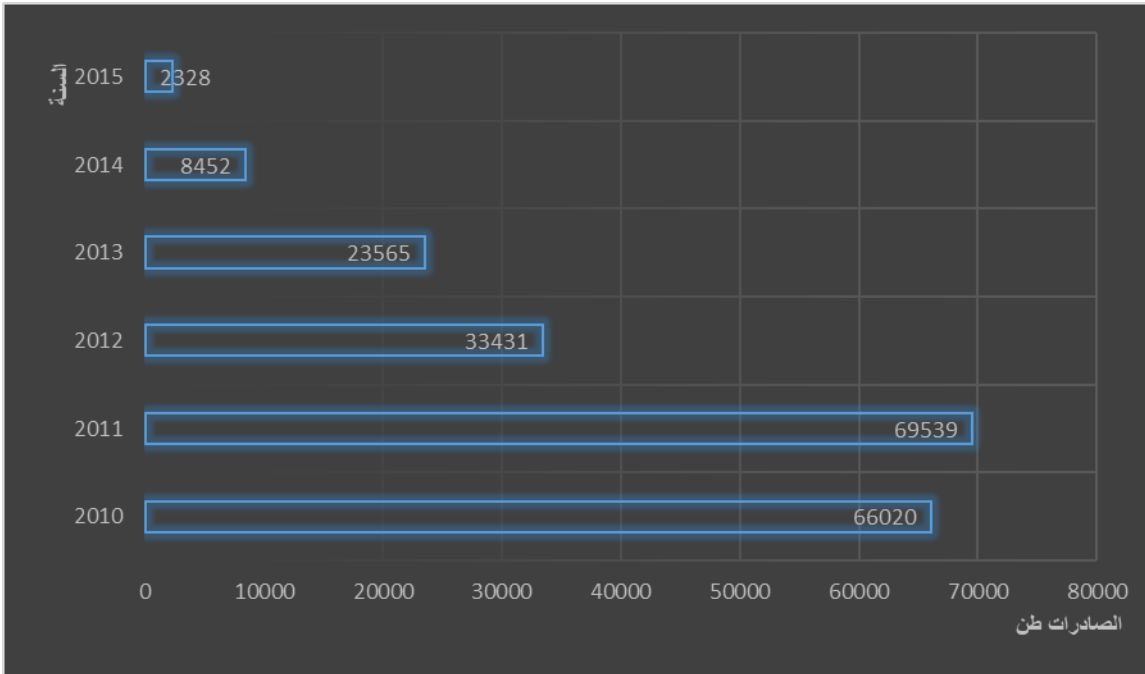
الفصل التطبيقي: دراسة حالة أرسيلور ميتال

منتجات المركب ثم ارتفع في السنة المالية الى 501681 طن بسبب انفراج الوضع الوبائي في اواخر السنة مما أدى بتزايد الطلب المحلي والخارجي على منتجات المركب. ومن خلال عرض تطور الانتاج الخاص بمؤسسة الحجار للحديد والصلب يظهر الدور الذي يلعبه المصنع في تزويد السوق المحلية والعالمية بمنتجاته مما يفتح افاق امام الصناعة الجزائرية ودفعها نحو الريادة في مجالها ومنافسة الشركات العالمية الاخرى.

المطلب الثالث: صادرات مركب الحديد والصلب في الفترة 2010-2021

يعد الهدف الاول لأي شركة طموحة في العالم بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي التوجه نحو السوق الخارجية والعالمية لعرض منتوجاتها ومزاحمتها للمنافسين المتواجدين في نفس المجال، وهو نفس الشيء بالنسبة لعملاق صناعة الحديد والصلب الجزائري مركب الحديد والصلب الحجار، حيث اتجه نحو التصدير وفيما يلي عرض لصادرات المركب في الفترة 2010-2015.

الشكل رقم 02-06: صادرات مركب الحديد والصلب في الفترة 2010-2015



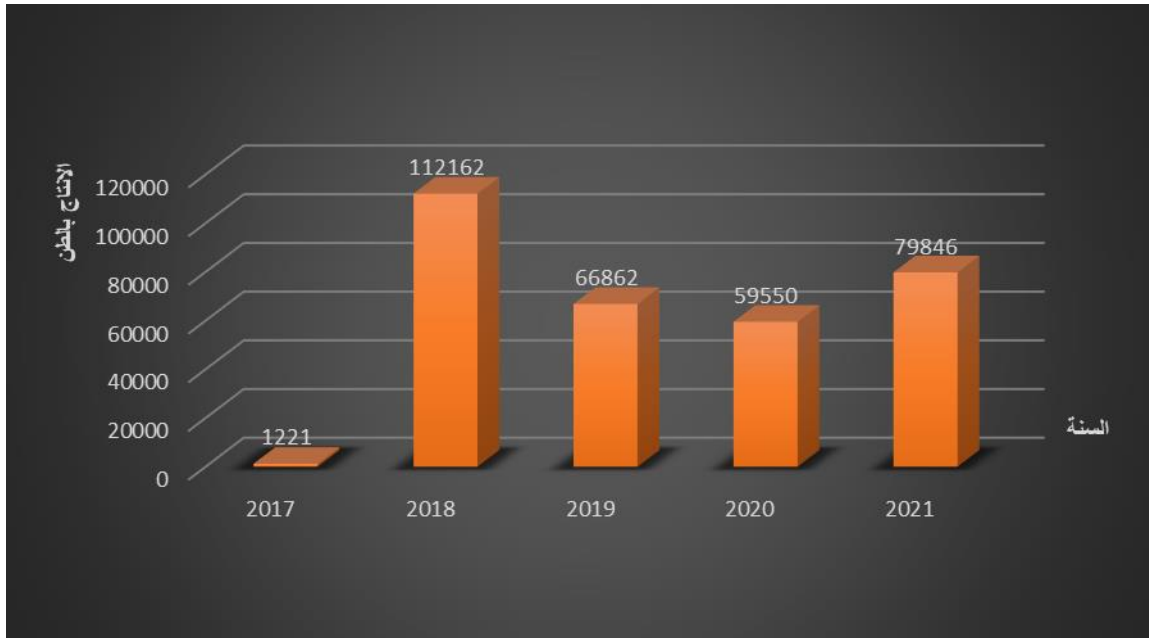
المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق من المؤسسة (الملحق رقم 01)

من خلال الشكل يتضح ان الصادرات في سنة 2010 بلغت 66020 طن ثم ارتفعت في سنة 2011 الى 69539 طن بنسبة 5.34% ويرجع هذا الارتفاع الى اساليب الانتاج المنتهجة من طرف الشريك الهندي حيث كانت اساليب الانتاج قبل عقد الشراكة تشهد نقصا نوعا ما من ناحية الكفاءة والسرعة في الانتاج فزاد رقم اعمال المركب اثناء عقد الشراكة وزادت صادرات المركب مما يعزز الاقتصاد الوطني الجزائري وهو المرجو من عقد

الفصل التطبيقي: دراسة حالة أرسيلور ميتال

الشراكة مع هكذا مستثمرين بالنسبة لدولة نامية غنية مثل الجزائر ثم تهاوت الصادرات في سنة 2012 الى 33431 طن بنسبة 51.92% وذلك بسبب تعطل الفرن العالي مما ادى الى نقص الانتاج والاكتفاء بتزويد السوق المحلية فقط ولكن من جهة اخرى تزايدت ديون مركب الحديد والصلب بسبب اخلال العقود التجارية الدولية مع الاجانب بتزويدهم بمنتجاته ثم تواصل انخفاض الصادرات في سنة 2013 الى 23565 طن بنسبة 29.52% ثم يواصل التدهور اكثر الى 8452 طن سنة 2014 بنسبة 64.14% وبنسبة 72.15% في سنة 2015 ويمكن ارجاع ذلك الى تذبذب العلاقة بين الدولة الجزائرية والشريك الهندي وشعور الحكومة بإخلال الشريك الهندي للاتفاق الذي يحتوي على ثلاثة بنود رئيسية، يتعلق الأول ببرنامج الاستثمار، الثاني بالتركيب المالي، الثالث متعلق بالجانب الاجتماعي والاقتصادي لضمان الاستقرار، مما جعلها تقوم ببرنامج لانعاش المركب ونتاجه وفي مايلي عرض لصادرات المركب في الفترة 2017-2021 .

الشكل رقم 02-07: صادرات المركب الحديد والصلب في الفترة 2017-2021



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة (الملحق رقم 01)

من خلال الشكل يتضح ان الصادرات في 2017 قدرت ب 1221 طن ثم قفزت في 2018 الى القمة ب 112162 طن بنسبة ارتفاع 9086.07% ساهمت بشكل كبير في تنمية الاقتصاد الوطني وخلق مشاريع محلية وهذا ما يبين أهمية الصناعة والتصدير وهذه القفزة النوعية راجعة الى برنامج الحكومة في انعاش مركب الحجار ثم في سنة 2019 انخفض الى 66862 طن بنسبة انخفاض قدرت ب 40.38% ثم انخفض في سنة 2020

الفصل التطبيقي: دراسة حالة أرسيلور ميتال

الى 59550 طن بسبب نقص الطلب العالمي نتيجة جائحة كورونا ثم في عام 2021 ارتفع بنسبة 34.08% نتيجة تزايد الطلب من طرف الاجانب من اجل احياء الاقتصاديات المتضررة من الازمة الصحية وبذلك ارتفعت الصادرات الى 79846 طن .

المطلب الرابع: تقييم تجربة الاستثمار المشترك لمركب الحجار

من خلال هذه التجربة يتضح أنّ اقامة عقد شراكة مع مستثمر عالمي ورائد في مجاله لا يستوجب بالضرورة نجاحها و استفادة الشريك المحلي منها وتحقيق النتائج المرجوة منها، حيث انه في بداية الشراكة الذي تم توقيع في 10 أكتوبر 2001 بين مجموعة " سيدار " العمومية المالكة لأسهم مركب الحجار، و الشريك الأجنبي الهندي " أرسيلور ميتال "، و قد نص على امتلاك الشريك الأجنبي ل 91 % من أسهم المركب، و تسميته ب "أرسيلور ميتال عنابة"، تم تحقيق النتائج المرجوة من توظيف والمساهمة في القضاء على البطالة ، ناهيك عن تزويد السوق المحلية بالمنتجات والقيام بالتصدير الى العالم مما ساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في الفترات الأولى من عقد الشراكة، حيث تحسنت أساليب الإنتاج وجودة المنتجات المطروحة من طرف مركب الحديد والصلب سواء على المستوى المحلي او العالمي، كما تم إدخال تكنولوجيات انتاج اساليب حديثة واستقطاب الخبرات الأجنبية التي ساهمت في تأهيل الكفاءات المحلية عن طريق الدورات التكوينية والتدريبية، إلا أنه تم إخلال العقد من طرف الشريك الأجنبي وهذا ما أكدته الدولة الجزائرية مما جعلها تعيد النظر في عقد الشراكة و هذا ما أدى الى عقد الوزير الأسبق للصناعة والمناجم اجتماعا مع مسؤولي " أرسيلور ميتال " في 2012، تم خلاله مراجعة عقد الشراكة بين الطرف الجزائري والهندي، و وضع بندين اثنين ضيق من خلالهما الوزير الخناق على مسؤولي الشريك الأجنبي، أولهما أنه يحق للدولة الجزائرية فسخ عقد الشراكة في حال عدم التزام الشريك الأجنبي بشرط تحقيق الأهداف الإنتاجية المتفق عليها، و ثانيا أن الحكومة الجزائرية لن تعوض الشريك الهندي في حال طلبه فسخ الشراكة قبل عام 2020، ثم تزايدت ملفات فضائح الفساد داخل مركب الحجار، و خوف الشريك الأجنبي من تضرر سمعته في الأسواق الدولية، و كان ارسيلور ميتال مطالب بضخ الاموال ” من اجل مخطط تطوير المركب للفترة الممتدة بين 2014 - 2017 الرامي الى الرفع من انتاجه الى 2,2 مليون طن سنويا باستثمار يقدر بمليار دولار من خلال قرض بقيمة 700 مليون دولار الذي كان بنك الجزائر الخارجي سيقدمه لارسيلور ميتال الجزائر من اجل تمويل مخطط تطوير المركب، في حين أن بنك الجزائر الخارجي أكد أنه لم يتم الاتصال به من قبل ارسيلور ميتال و لا شرع في مفاوضات للحصول على مثل هذا القرض، بالاضافة الى مشاكل عدم الاستقرار الاجتماعي و كثرة النزاعات

الفصل التطبيقي: دراسة حالة أرسيلور ميتال

النقابية و الاضرابات العمالية التي تطالب برفع الأجور مثل الاضراب الذي وقع أفريل 2015 وقيام الدولة برفع الرسوم الضريبية على المواد المستوردة خلال قانون المالية 2016، والمتضمن رفع الضريبة من 17 إلى 30% على عمليات استيراد المنتجات الحديدية في إطار استراتيجية شاملة للحفاظ على المنتج الوطني، و هذا الإجراء كان مثابة عائق كبير بالنسبة لمستقبل الشريك الهندي في تسويق منتجاته نصف المصنعة" عبر بوابة مركب الحجار الذي يعاني في السنوات الأخيرة من ضعف الإنتاج ، مما جعل الإنتاج يتقهقر في تلك الفترة ونقص التوظيف والصادرات بل حتى السوق المحلية لم يتم تغطية احتياجاتها كاملة مما أدى بالدولة الجزائرية الى قرار استرجاع مركب الحديد والصلب كاملا مستندة على مجموعة من النقاط تسمح لها بتطبيق القاعدة المرتبطة بحق الشفاعة، حيث تنص هذه المادة على " امكانية تكليف مجلس مساهمات الدولة الصندوق الوطني للاستثمار باسترجاع حصص في المؤسسات الموجودة، و ذلك من منطلق كونها مبدأ سياديا يطبق في حالات إخلال الشريك الأجنبي بالالتزامات المفروضة عليه¹، و إجراء عملية تدقيق مالي ومحاسبي حول" سنوات التسيير الكارثية" من طرف الأجانب الذين دفعوا بمركب الحديد والصلب وجميع تجهيزاته نحو" الموت والانتحار"، جراء الاستغلال المفرط وغير العقلاني للمجهود التقني والآلي لجميع تجهيزات المركب، من بينها الفرن العالي. ثم شلت جميع وحدات المركب قرابة عامين اي في 2016 و2017 قبل أن تنطلق القفزة في الإنتاج والتوظيف وغيرها وذلك بسبب قرارات الحكومة والخبرة التي إكتسبتها من المستثمر الأجنبي ناهيك عن التكنولوجيات الحديثة في الإنتاج فزاد رقم أعمال مركب الحديد والصلب وانتعش الاقتصاد الوطني بالقيمة التي تحققتها صادرات المركب وعاد إلى مكانته المعروفة .

ويمكن تلخيص مزايا وعيوب هذه التجربة في الجدول التالي :

¹ المادة 76 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009

الفصل التطبيقي: دراسة حالة أرسيلور ميتال

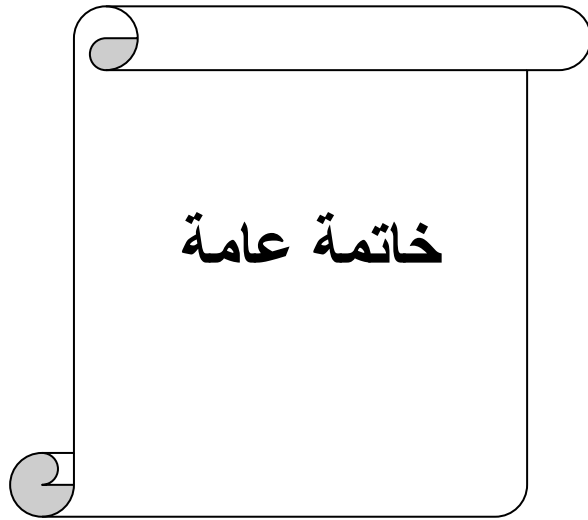
جدول رقم: 02-02: نتائج تجربة الإستثمار الأجنبي لمركب الحديد والصلب "الحجار"

الإيجابيات	السلبيات
<ul style="list-style-type: none"> ● زيادة عدد التوظيف (الفترة الأولى) ● إشباع السوق المحلي بالمنتجات ● التوجه نحو التصدير ● تحقيق النمو الإقتصادي ● الاستفادة من الخبرات الأجنبية ● الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة ● تحسين العملية الإنتاجية وجودة المنتجات 	<ul style="list-style-type: none"> ● إستنزاف ثروات مركب الحجار للحديد والصلب ● إستغلال حاجة الدولة في القضاء على البطالة وتحقيق النمو الإقتصادي. ● زيادة معدلات الفساد الداخلي ● طمع الشريك الأجنبي في الحصول على إمتيازات أكثر ● تمهيش الكفاءات المحلية والإعتماد على الكفاءة الأجنبية ● الطمع في الإستيلاء على مركب الحجار للحديد والصلب كليا. ● التعدي على سيادة الدولة. ● تعطل الفرن العالي

المصدر: من إعداد الطلبة

ومن هذه التجربة يتوجب على المفاوضين الجزائريين ان يتحلوا بالرقابة والصرامة أثناء عقد الشراكات مع الأجانب، كما يجب سن قوانين استثمارية تربط بين جذب وحماية مؤسساتها، أما بالنسبة للأثر، فيمكن أن يكون ايجابيا أو سلبيًا.

تمت هذه الدراسة بمركب الحجار للحديد والصلب بولاية عنابة، حيث تطرقنا في بادئ الأمر إلى إعطاء نظرة عامة حول المؤسسة وتبيان مراحل تطوره و عرض هيكله التنظيمي، كما تم في المبحث الثاني عرض احصائيات حول عملية التوظيف ،كمية الانتاج وتبيان تطور الصادرات في الفترة 2010-2022 وتبيان اهمية المركب الحديد والصلب في القضاء على البطالة وفي الاقتصاد الوطني وتقييم تجربة الحجار مع الشريك الهندي وبعده التي كانت في بدايتها مرضية ثم توالى المشاكل واخلال العقد مما أدى الى النظر في عقد الشراكة عدة مرات قبل ان يتم استرجاع مركب الحديد والصلب كلياً استناداً الى حق الشفعة الذي يحمي المؤسسات المحلية من الاستحواذ الاجنبي، كما تم التطرق الى النتائج التي حققتها الدولة الجزائرية بعد فض العقد مما يؤكد الاستفادة من خبرات واساليب الانتاج المستعملة من طرف الشريك الهندي واستعمال التكنولوجيات الحديثة وهذا هو المبتغى من الإستثمار المشترك.



خاتمة عامة

1. خاتمة

يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية وذلك بسبب خاصية هذا النوع من الاستثمارات في جذب الشركات المتعددة الجنسيات التي تتمتع بالخبرة والتكنولوجيا، بغية إنشاء مؤسسات مشتركة تعمل على خلق مناصب شغل، والاستفادة من التقنيات الحديثة في التسيير والإدارة والتخطيط باستخدام التكنولوجيا، رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ، ترقية أداء العنصر البشري وتحفيز النشاط التصديري. حيث تعتبر الجزائر من بين الدول المهتمة بالإستفادة من مزايا الإستثمار المشترك مما دفعها لعقد شراكات متنوعة مع الأجانب أبرزها عقد الشراكة بين مركب الحجار للحديد والصلب مع العملاق الهندي أرسيلور ميتال وذلك من أجل الوصول إلى أهداف تم تسطيرها سابقا تتمحور حولها في تحقيق الإكتفاء الذاتي المحلي والتوجه نحو التصدير والقضاء على مشكل البطالة والنهوض بالإقتصاد الوطني الذي كان يعاني آنذاك ناهيك عن إعادة مركب الحجار للسكة الصحيحة وذلك بعد الإعتلالات التي عانى منها ولكن هذه التجربة لم تكلل بالنجاح التام طيلة فترة الشراكة المتفق عليه في العقد مما أدى إلى فض العقد وإستعادة الحكومة الجزائرية لمركب الحجار للحديد والصلب وذلك بفضل القوانين المشروعة لحماية مؤسسات الدولة.

2. نتائج الدراسة

خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج نذكر أهمها:

- تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة تعتمد عليها الدول لتعديل الوضع الاقتصادي، وتطويره ؛
- يأخذ الإستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال أهمها الإستثمار المشترك والإستثمار المملوك بالكامل؛
- تعتبر البيئة الإستثمارية الخصبة من أهم عوامل جذب الإستثمار الأجنبي ؛
- تكمن أهمية الاستثمار المشترك في الدور الذي تمارسه على النمو والتنمية في البلاد المضيفة؛
- إقامة عقد شراكة إستثماري مع مؤسسة عالمية لا يعني بالضرورة النجاح وأبرز مثال حالة أرسيلور ميتال؛
- مراقبة مدى إلتزام الشريك الأجنبي بالعقد يؤدي إلى حماية ثروات البلد المضيف وتحقيق أهداف العقد.

3. مناقشة الفرضيات

الفرضية الأولى: التي مفادها أن الاستثمار الاجنبي المباشر ينطوي على التملك الجزئي أو المطلق لمشروع الاستثمار من الطرف الأجنبي وبعبارة أخرى هو موجودات الشركة الأم في الدول المضيفة، هي فرضية صحيحة حيث تم إثبات صدقها في الفصل النظري من خلال عرض المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرضية الثانية: التي تعرف الإستثمار المشترك على أنه إشترك طرف أجنبي أو أكثر مع طرف محلي أو وطني للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا، حيث تم إقتراح تعريف له من طرف ليفنجستون " أنه حالة اشترك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي/وطني سواء كان شركة وطنية قائمة أو غير ذلك، للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر، سواء كانت المشاركة في رأس مال أو بالتكنولوجيا، فإن هذا يعتبر استثمارا مشتركا، مما يؤكد صدق الفرضية.

الفرضية الثالثة: التي محتواها أن الشراكة القائمة بين مركب الحديد والصلب "الحجار" والشريك الهندي نجحت وحققت الأهداف المرجوة بشكل كامل، فرضية خاطئة حيث تم نفيها في الفصل الثاني الذي تطرق إلى تجربة مركب الحجار للحديد والصلب ونتائج عقد الشراكة بينه وبين الشريك الهندي التي حققت النتائج المرجوة في أول العقد ثم تم إخلال العقد وتزايد معدلات الفساد داخل مركب الحجار للحديد والصلب وتعطل الفرن العالي مما أدى إلى مشاكل ونقص في الإنتاج وتسريح بعض العمال ناهيك عن تزايد الحاجة إلى منتجات المصنع في السوق المحلية وشبه إنعدامها من الأسواق المحلية قبل تدارك الحكومة الجزائرية وإعادة مركب الحجار للحديد والصلب إلى السكة الصحيحة.

4. الإقتراحات

بعد عرض النتائج المتوصل إليها والتحقق من مدى صدق الفرضيات الموضوعة، ندرج الاقتراحات التالية:

- ضرورة تحسين البيئة الإستثمارية في الجزائر من أجل جلب عدد أكبر من المستثمرين الأجانب
- وضع قوانين تحمي المؤسسات الوطنية أكثر صرامة للحد من جشع الشركاء الأجانب في الإستيلاء عليها
- إعادة التخطيط لمجالات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومحاولة توجيهها إلى القطاعات الأخرى كالزراعة والسياحة.
- ضرورة المراقبة المستمرة والدائمة لعمل الشريك الأجنبي من أجل حماية عقد الشراكة
- الإستفادة من خبرات الدول الكبرى في مجال الإستثمار الأجنبي

خاتمة عامة

- تشجيع الإستثمار المحلي لتعويض الإستثمار الأجنبي
- تشجيع البحث العلمي المتعلق بتكنولوجيات الإنتاج الحديثة

قائمة المراجع

الكتب:

1. أبو قحف عبد السلام،(2001) اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع، بيروت.
2. أبو قحف عبد السلام،(2008) ،السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
3. شوام بوشامة (2003)،تقييم واختيار الاستثمارات ، الطبعة الاولى , دار الغرب ,وهران .
4. شوقي ناجي جواد وهيثم علي حجازي،(2011) (إدارة الاستثمار والمحافظة المالية، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن .
5. العبادي محسن، (2016) ، الاستثمار بالعملة الأجنبية، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن .
6. عبد السلام أبو قحف، (1989)نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجمعة، مصر.
7. عدنان داود محمد العذارى،(2016) الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار.غيداء للنشر والتوزيع، الأردن.
8. علي عباس،(2007) ، إدارة الأعمال الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
9. فليح حسن خلف(2004)، التمويل الدولي،مؤسسة للنشر والتوزيع،الأردن.
- 10.محمد العادل،(1996)،" مبادئ الاستثمار و تقييم المشاريع "، جامعة حلب من سوريا، كلية التجارة .
- 11.محمد قاسم خصاونة، (2010) ، الاستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن.
- 12.محمد محمد أحمد سويلم ، (2009) ، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات ، دراسة مقارنة بين القانون والفقہ الإسلامي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية .
- 13.مصطفى بابكر (2004)،تطوير الاستثمار الاجنبي المباشر ،المعهد العربي للتخطيط ، الكويت .
- 14.موسى بودهان ، (2006)، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول العربية ، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها ، الجزائر، دار مدني.
- 15.نعيمة أوغيل،(2016) ، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر من الفترة 1998-2005 ، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الجزائر.

الأطروحات والمذكرات:

1. بلال بوجعة ، (2007)تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و افاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية ،دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير, تخصص مالية دولية , جامعة ابو بكر بلقايد - تلمسان.
2. بلقاسم أمحمد, (2013/2012)نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر.
3. بن داويه وهيبه ,واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1995- 2004 رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، دون سنة نشر.
4. بن عباس حمودي(2012/2011) ,دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الصين-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة الجزائر.
5. ييري نورة ،(2016/2015) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب الفترة 1996-2014) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي.
6. بيوض محمد العيد، (2011)تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية. دراسة مقارنة بتونس، الجزائر المغرب رسالة ماجستير.
7. جمال بلخباط،(2015/2014)جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي :دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر.
8. داودي محمد ،(2012/2011) السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير منشورة في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر.
9. رائد شحده محمد الدودة،(2010)، الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة مجاله ومحدداته خلال الفترة1995-2007، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الخليل، فلسطين.
10. سحنون فاروق (2010/2009)، قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة . الجزائر-، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.
11. سهام بن ساهل :إستراتيجية الاستثمار بولاية بسكرة، مذكرة ليسانس منشورة في العلوم الاقتصادية ،المركز الجامعي محمد خيضر بسكرة، 1996 .
12. شناق حنان ، (2009/2008)، تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الادوية على الاقتصاد الجزائري -دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية-، رسالة ماجستير منشورة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

13. عمار زودة، (2008/2007)، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري - قسنطينة .
14. محمد نفيسة، (2008) تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر بتطبيق مقارنة OLI رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر .
15. نزارى رفيق ، (2008/2007) الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي :دراسة حالة تونس الجزائر والمغرب، رسالة ماجستير منشورة ، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر .
16. نورية عبد محمد، (2012) أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي :دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي في الفترة 1992- 2010 أطروحة دكتوراه في فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمينتس، بريطانيا .
17. هند سعدي ، (2017/2016) أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية-دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980-2014 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر .

المؤتمرات

1. أحمد شرف الدين، (1995)، " المعوقات القانونية للاستثمارات -دراسة الحالة المصرية " ، ندوة حول التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية ، القاهرة مصر .
2. حاتم عبد الجليل القرنشاوي (2006)، تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر .

مواد قانونية:

1. المادة 76 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009

مراجع فرنسية:

1. OCDE , (1983) , Définition des référence détaillé des investissement Internationaux, Paris.
2. Raymond Bernard,(1971) Economie Financière International. Éditions PUF, Paris.
3. Vernon.R,(1966) International investment and international trade in the product cycle, Quarterly journal of Economics.

المواقع الإلكترونية:

1. [/https://www.ennaharonline.com](https://www.ennaharonline.com)
2. [/https://www.ennaharonline.com](https://www.ennaharonline.com)

الملاحق

الملحق رقم 01



SIDER RL HADJAR



Production Fonte Liquide 2010-2021

Unité :Tonne

Anée	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2017	2018	2019	2020	2021
Production liquide	658564	552272	575942	346776	197960	152700	359952	687057	538385	286182	501681

Export 2010-2021

Unite :Tonne

Année	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2017	2018	2019	2020	2021
Production sidérurgiques	66020	69539	33431	23565	8452	2328	1221	112162	66862	59550	79846

EPE-Sider EL HAdjar

Effectif sider el hadjar

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
5774	6044	5860	5416	5081	4846	4519	4518	5753	6101	5967	5766	5755

الملحق رقم 02

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشادلي بن جديد - الطارف -

كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

ثانية ماستر

التخصص : إقتصاد نقدي وبنكي

استمارة مقابلة

من اعداد الطلبة:

تحت اشراف الاستاذة

❖ خلوفي وهيبة

♣ زايدي محمد

♣ خشانة يعقوب

في إطار التحضير لمذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية على مستوى كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير بجامعة الشادلي بن جديد بولاية الطارف ، والتي نحاول من خلالها معالجة موضوع " الاستثمار المشترك كشكل من اشكال الاستثمار الاجنبي ودوره في الإقتصاد- دراسة حالة أرسيلور ميتال "

-نضع بين أيديكم هذا الاستبيان راجين منكم الإجابة بجديّة على هذه الأسئلة،أمام الإجابة المختارة واجاباتكم

سوف تبقى سرية للغاية لاغراض علمية , يُرجى منكم ملء الاستمارة بوضع علامة (X) .

2022/2021

ماهي الاسباب التي أدت بمركب الحجار لتوقيع عقد شراكة مع العملاق الهندي " ارسيلور ميتال "؟

عرف الإنتاج هبوطا حادا في السنوات الثلاث 1985 الى 1988، ليبلغ 700 ألف طن سنة 1988 بسبب تقلص المساعدات التقنية للأجانب الذين انتهت مدة عقودهم، وتأثير الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر سنة 1986، التي أدت إلى توقيف استيراد قطع الغيار، ما أدى إلى التوقف الجزئي لبعض ورشات الإنتاج، إضافة إلى كبر حجم المركب وتوزع فروعه، ما صعب من التحكم في مهام التسيير.

خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1997 و2000، اختار حوالي سبعة آلاف عامل الذهب الطوعي، وارتفعت ديون المركب لتبلغ 60 مليار دينار مع نهاية سنة 2000، الأمر الذي دفع الحكومة الجزائرية إلى التوقيع في 18 أكتوبر 2001 على اتفاق شراكة مع العملاق الهندي "أرسيلور ميتال" كخيار لإنقاذ مركب الحجار من الإفلاس، وحماية مصدر قوت أكثر من 10 آلاف عامل آنذاك، و كان ذلك عن طريق مناقصة دولية تضمنت فتح رأس مال مجموعة "سيدار" للحديد والصلب، وتقديم ثلاثة متعاملين من بينهم المتعامل الهندي "إسبات" الذي تحول فيما بعد الى أرسيلور ميتال، و هو أكبر منتج للفولاذ السائل في العالم.

على ماذا ينص عقد الشراكة بين الشركتين ؟

التزم الشريك الهندي بحماية مناصب الشغل لمدة 04 سنوات وضمان تأهيل وتكوين العمال وعصرنة وسائل الإنتاج، إضافة إلى التزامه بتطبيق برنامج استثمار بغلاف مالي بقيمة 175 مليون دولار لمدة 05 سنوات، مقابل الحصول على امتيازات ضريبية لمدة 10 سنوات تتمثل في تخفيض أسعار استهلاك الماء والكهرباء و تكاليف نقل المواد المنجمية بنسبة 30% عن الأسعار المعمول بها، وأيضا تخفيض التكاليف الناجمة عن تسديد المستحقات تجاه مصالح الضرائب وصندوق التأمينات الاجتماعية بنسبة 17.1%.

المرحلة الاولى : حصة الدولة الجزائرية 30 % والشريك الهندي بحصة 70% من اصول المركب

المرحلة الثانية: حصة الدولة الجزائرية 51% بينما احتفظ الشريك الهندي ب 49%

كيف كان مركب الحجار يلبي احتياجاته البشرية قبل الشراكة؟

- التوظيف على اساس الشهادات والخبرة

- القيام بدورات تكوينية للرفع من مستوى العمالة البشرية والكفاءات

كيف كانت اساليب الانتاج قبل عقد الشراكة؟

كانت اساليب الانتاج قبل عقد الشراكة تشهد نقصا نوعا ما من ناحية الكفاءة والسرعة في الانتاج

كيف كانت جودة الانتاج قبل العقد؟

كانت جودة عالمية ومقبولة معترف بها دوليا

كيف اصبح عملية التوظيف في مركب الحجار بعد عقد الشراكة؟

- الاعتماد على الكفاءات والاطارات الاجنبية .
- عملية التوظيف شهدت ركود بسبب اعتماد الشريك الهندي على العامل الاجنبي والمدير الاجنبي
- اقضاء شبه تام للموظف المحلي بحجة نقص التأطير والخبرة

هل تحسنت اساليب الانتاج بعد عقد الشراكة؟

تحسنت اساليب الانتاج بعد تجديد وتفعيل نشاط عدة وحدات منها الفرن العالي ووحدة المواد الصلبة ووحدات اخرى فقد ادت كل هذه الاجراءات الى تحسن الانتاج ناهيك عن العمالة الاجنبية التي تتمتع بطاقة تأهيلية كبيرة مما ساهم في تطوير اساليب الانتاج ،دون نسيان الاساليب المتطورة والحديثة التي حسنت في اساليب الانتاج.

ماهو الفرق في جودة الانتاج بعد عقد الشراكة؟

لا يوجد فرق في جودة الانتاج قبل او بعد عقد الشراكة فالمركب معروف بجودته العالمية منذ تاريخ تأسيسه ،يكمن الفرق فقط في طريقة العمل والصرامة ودخول اساليب انتاجية متطورة.

هل تم انتاج انواع جديدة من المنتوجات وهل تم ازالة منتوجات اخرى؟

لا توجد انواع جديدة بل يوجد تحسين في طرق الانتاج ةوادخال تكنولوجيات عمل جديدة

تم ازالة وحدة بناء حديد البناء رقم 12 بسبب حدوث فياضانات باب الواد بطلب من الدولة الجزائرية بعدم انتاج حديد رقم 12.

هل زادت ربحية المركب بعد عقد الشراكة؟

زادت الربحية في الفترة الاولى من العقد بسبب زيادة الانتاج ثم عند خروج الشريك الهندي ورثت شركة سيدار الحجار عدة ديون وشلل في جل الوحدات وتوقف المركب قرابة عامين .

هل زاد رقم اعمال المركب اثناء عقد الشراكة؟

نعم زاد رقم اعمال المركب اثناء عقد الشراكة

هل تم الاستفادة من الشريك الهندي في المجال التكنولوجي؟

ادخال اساليب وطرق عمل جديدة

الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في الانتاج

الاقتباس من الدورات التكوينية التي كان ينتهجها الشريك الهندي

الاحتكاك بالاطارات الاجنبية ادى الى كسب الخبرة في العمل وزيادة القدرة العلمية والفكرية للموارد البشرية

هل حقق المركب النتائج المرجوة من عقد الشراكة؟

لا لم يحقق النتائج المرجوة من عقد الشراكة وذلك بسبب شعور الحكومة بإخلال الشريك الهندي للاتفاق الذي يحتوي على ثلاثة بنود رئيسية: يتعلق الأول برنامج الاستثمار، الثاني بالتركيب المالي، الثالث متعلق بالجانب الاجتماعي والاقتصادي لضمان الاستقرار، و هذا ما أدى الى عقد الوزير الأسبق للصناعة والمناجم اجتماعا مع مسؤولي " أرسيلور ميتال" في 2012، تم خلاله مراجعة عقد الشراكة بين الطرف الجزائري والهندي، و وضع بندين اثنين ضيق من خلالهما الوزير الخناق على مسؤولي الشريك الأجنبي، أولهما أنه يحق للدولة الجزائرية فسخ عقد الشراكة في حال عدم التزام الشريك الأجنبي بشرط تحقيق الأهداف الإنتاجية المتفق عليها، و ثانيا أن الحكومة الجزائرية لن تعوض الشريك الهندي في حال طلبه فسخ الشراكة قبل عام 2020؛

تزايد ملفات فضائح الفساد داخل مركب الحجار، و خوف الشريك الأجنبي من تضرر سمعته في الأسواق الدولية، بالإضافة الى مشاكل عدم الاستقرار الاجتماعي و كثرة النزاعات النقابية و الاضرابات العمالية التي تطالب برفع الأجور مثل الاضراب الذي وقع أفريل 2015؛

رفع الرسوم الضريبية على المواد المستوردة خلال قانون المالية 2016، والمتضمن رفع الضريبة من 17 إلى 30% على عمليات استيراد المنتجات الحديدية في إطار استراتيجية شاملة للحفاظ على المنتج الوطني، و هذا الإجراء كان بمثابة عائق كبير بالنسبة لمستقبل الشريك الهندي في تسويق منتجاته نصف المصنعة" عبر بوابة مركب الحجار الذي يعاني في السنوات الأخيرة من ضعف الإنتاج ؛

تدني مستوى مصداقية الشريك الأجنبي على مستوى السوق الدولي لانتاج الحديد و الصلب،

و انخفاض قيمة أسهمه في البورصات العالمية، بالإضافة الى ازدياد حدة المنافسة العالمية في هذا المجال، مما أدى به الى التخلي عن العديد من المشاريع الاستثمارية عبر العالم و توقيف نشاط الأقران في بلجيكا و عدد من دول أوروبا الشرقية، و محاولة تنويع نشاطه عبر التوجه الى مجال البتروكيماويات ؛

اعتبرت الحكومة أن الحصيلة التي تمتد لحوالي 10 سنوات لم ترق للنتائج المرجوة، بل إن الطرف الهندي طالب بتمديد للمزايا الممنوحة ل 10 سنوات أخرى رغم حالة العجز المالي الذي قدر خلال سنة 2013 ب 1200 مليار سنتيم، كما لم تستطع الإدارة توفير أحور 4900 عامل، ما دفعها للاقتراض من البنوك لتسديدها بعد توقف عجلات الإنتاج جراء تعطل للفرن العالي لمدة طويلة ابتداء من شهر جويلية 2012، واشترطت الحكومة على الشريك الأجنبي تنفيذ مخطط استثماري شامل وضح الأموال الضرورية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي داخل المركب، ووضع استراتيجية جديدة لإعادة هيكلة المركب، وهو ما لم يلتزم به الشريك الهندي، مما أدى بمجلس مساهمات الدولة إلى حسم قرار استعادة الأغلبية من الشريك الهندي سنة 2014، وإقرار مخطط تنمية وتطوير لدعم قدرات إنتاج المركب، و ذلك موازاة مع الاعلان عن استعادة المجمع الصناعي العمومي "إيميتال" (سابقا سيدار) لأغلبية أسهم الحجار من خلال رفع حصة رأسماله 51%، مقابل الإبقاء على حق التسيير للشريك الهندي "أرسيلور ميتال" الذي يمتلك 49% من الحصص، وتضمن مخطط الإنعاش المعتمد برنامج تحديث وعصرنة ودعم قدرات الإنتاج من 1 مليون طن إلى 2.2 مليون طن خلال

سنة 2017، كما يشمل استخلاف الفرن الأول المتوقف عن النشاط بفرن حديث كهربائي وتطويرت قنيات الإنتاج، وإعادة ترميم مناجم برحضرة والونزة والحفاظ على مناصب العمل، ويقارب الغلاف المالي المخصص للعملية إجمالاً مليار دولار ؛

استندت الحكومة خلال عملية الاسترجاع على مجموعة من النقاط تسمح لها بتطبيق القاعدة المرتبطة بحق الشفعة، المنصوص عليه في المادة 76 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 لاسترجاع المؤسسات والمشاريع الاستثمارية، حيث تنص هذه المادة على امكانية تكليف مجلس مساهمات الدولة الصندوق الوطني للاستثمار باسترجاع حصص في المؤسسات الموجودة، و ذلك من منطلق كونها مبدأ سياديا يطبق في حالات إخلال الشريك الأجنبي بالالتزامات المفروضة عليه ؛

بعد مرور حوالي سنة على استرجاع 51 في المائة من أسهم المركب أي في أكتوبر 2015، أعلن وزير الصناعة والمناجم عن استرجاع الجزائر ملكية مركب الحديد والصلب بالحجار مائة في المائة، وفق اتفاق شراكة جديد، يقتصر حضور المتعامل الهندي فيه على المرافقة التقنية فقط، كاشفاً أن إعادة تأهيل مركب الحجار كلفت الدولة 635 مليون دولار.